مجلة فصلية تصدر عن الجمارك السعودية - أكتوبر 2018

الجمارك السعودية
SAUDI CUSTOMS

مجلس إدارة الهيئة العامة للجمارك يعقد اجتماعه الأول

اليوم الوطني 88 تجدد المهام وطموح الرؤية

customs.gov.sa

عزز نمو أعمالك التجارية
وافسح حاويتك خلال 24 ساعة
مع الجمارك السعودية

تقدّم بالطلب المسبق الآن:

www.fasah.sa

الجمارك السعودية
SAUDI CUSTOMS

/KSACUSTOMS

1918

أحمد بن عبد العزيز الحقباني

محافظ الهيئة العامة للجمارك

قفزات نوعية في تحقيق الرؤية

شهدت الهيئة العامة للجمارك خلال الأشهر الماضية قفزات نوعية على مستوى الأداء العام وتنفيذ سياسة واستراتيجية الهيئة، والتي تتواءم مع رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020،حيث تمّ إطلاق وتنفيذ عدد من المبادرات والالتزامات، تمثل دعائم وعوامل مساعدة لعملها وأنشطتها، حيث أدركت الجمارك السعودية مسبقاً أهمية وجود ممكنات تعزز نمو الاقتصاد وتشجع الاستثمار، فجاءت استراتيجيتها متضمنة مرتكزات تيسير التبادل التجاري، إضافةً إلى تحقيق رضا العملاء والإسهام في أمن وحماية المجتمع وتحقيق الإيرادات.

وخلال الفترة الماضية من العام الحالي تمّ تدشين مركز الاستهداف وإدارة المخاطر، وإنشاء الجمارك لمثل هذا المركز النوعي يأتي في إطار سعيها إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية وذلك بالانتقال في إدارة المخاطر من مرحلة الاستهداف المكثف إلى الاستهداف الذكي من خلال تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالشحنات، للمساهمة في سرعة ومرونة تدفق الواردات وتقليل عمليات التهريب بكافة أنواعه، ورفع نسبة الامتثال للمستوردين والمصدرين.

وفي مجال عمل الجمارك على تحقيق الإيرادات تمّ البدء في تحصيل ضريبة القيمة المضافة بداية العام الحالي 2018م، وتسعى الهيئة إلى تحصيل ما يقارب 70% من إجمالي الضرائب بالنيابة عن الهيئة العامة للزكاة والدخل.

كما أطلقت الجمارك مبادرة الفسح خلال 24 ساعةً بالتعاون مع شركاء العمل الجمركي، إذ حققت نجاحات ملفتة عند تطبيقها، منها انخفاض متوسط مدة الفسح الجمركي لـ 70% من الإرساليات الواردة عبر المنافذ الجمركية البحرية إلى أقلّ من 24 ساعةً، وبالتالي انخفاض متوسط مدة بقاء الحاويات من 14 يوماً في عام 2015م إلى 8 أيام في عام 2018 م.

وفي هذا الجانب كان التدقيق اللاحق واحداً من أولويات عمل ومهام الجمارك السعودية، لذا أفردت له الهيئة إدارة قائمة بذاتها لتقوم بهذا الدور الحيوي، في ضبط التحصيل الجمركي ورفع الإيرادات، من خلال عملية ديناميكية مستمرة ذات علاقة بالتدقيق الحسابي المالي ويمكن إجراؤها في أي وقت للتأكد من معلومات عملية الاستيراد وقيمة الفواتير والقيمة الجمركية.

وأسهم التدقيق اللاحق في زيادة كفاءة التدقيق السندي، وتطوير آلية التحصيل، ومن المتوقع أن يسهم بصورة فاعلة في دعم الاقتصاد الوطني.

وفي محور المساهمة في أمن وحماية المجتمع، والذي يُعد أحد أهم ركائز استراتيجية الجمارك، تمّ مؤخراً تدشين مركز البلاغات الأمنية ليصبح مركزاً أمنياً متكاملاً لاستقبال البلاغات الأمنية المتعلقة بالشأن الجمركي على مدار الساعة، ليُقدم بذلك الخدمة في جميع أنحاء المملكة.

ويستقبل المركز البلاغات الخاصة بتهريب الممنوعات بما في ذلك السلع المغشوشة والمقلدة والمخالفة لحقوق الملكية الفكرية، واستقبال البلاغات المتعلقة بالاختراقات، والسلامة، بالإضافة إلى غيرها من المخالفات الجمركية.

إنّ كل ما تمّ إنجازه وتحقيقه من نجاحات خلال العام الحالي ما كان ليتحقق لولا إيمان منسوبي الجمارك السعودية بأهمية الدور والعمل المناط بهم لحفظ أمن واستقرار البلاد وحماية اقتصاده، والذي أسس لعمل تكاملي أدّى إلى المضي قدماً نحو تحقيق رؤية الجمارك المتمثلة في تقديم خدمات جمركية متكاملة تفي بمتطلبات التنمية للمملكة العربية السعودية ومسايرة التطورات على المستويين المحلي والدولي.

الجمارك السعودية
SAUDI CUSTOMS

دورية متخصصة بالشأن الجمركي
تصدرها الهيئة العامة للجمارك

المشرف العام
أحمد بن عبد العزيز الحقباني
معالي محافظ الهيئة العامة للجمارك

المقالات المنشورة في المجلة
تعبر عن رأي كتابها ولا تعبر
بالضرورة عن رأي الجمارك

المراسلات
المملكة العربية السعودية
الرياض الهيئة العامة للجمارك
إدارة الإتصال المؤسسي والتسويق
ص.ب: 3483
الرمز البريدي 11197
هاتف 4013334 - داخلي 1228

عنوان موقع الجمارك على شبكة الانترنت
www.customs.gov.sa

عنوان البريد الإلكتروني للمراسلات على الإنترنت
pr@customs.gov.sa

رقم الإيداع
بمكتبة الملك فهد الوطنية
1428/1768

الهاتف الجمركي
1918

@KsaCustoms

الناشـر
كوادر الإعلام
Cadres Media
المملكة العربية السعودية الرياض
هاتف 00966 114033100
ص.ب 240050 الرياض 11322

المحتويات

العدد 69 / أكتوبر 2018

اليوم الوطني 04

تحتفل المملكة قيادةً وشعباً في الـ 23 من سبتمبر في كل عام بذكرى تأسيس المملكة العربية السعودية، وجاء احتفال هذا العام باليوم الوطني «88»، وبلاد الحرمين الشريفين تخطو بخطى حثيثة نحو تحقيق مشروع التحول الوطني 2020 ورؤية المملكة 2030.

أخبار 08

دشَّن معالي الأستاذ أحمد بن عبدالعزيز الحقباني محافظ الهيئة العامة للجمارك مركز البلاغات الأمنية التابع للجمارك السعودية وغرفة المراقبة المركزية وذلك بمقر الهيئة وبحضور عدد من مسؤولي الجمارك.

14

عقد مجلس إدارة الهيئة العامة للجمارك، مؤخراً، اجتماعه الأول برئاسة معالي وزير الماليّة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للجمارك الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان وذلك بمقر الهيئة الرئيس بمدينة الرياض، وبحضور معالي الأستاذ أحمد بن عبدالعزيز الحقباني محافظ الهيئة العامة للجمارك.

16

المملكة تتجه نحو تعزيز التنمية المستدامة لتحقيق التوازن المنشود

28

ضمان تحصيل الإيرادات المستحقة والتزام المستوردين

40

دور التعاون وتبادل الخبرات في تعزيز مجالات العمل الجمركي

غلاف العدد

10 | أخبار

24 | ضيف العدد

50 | أمن جمركي

58 | ملامح

62 | توعية

76 | ضبطيات

اليوم الوطني ٨٨..

تجدد المهام وطموح الرؤية

تحتفل المملكة قيادةً وشعباً في الـ 23 من سبتمبر في كل عام بذكرى تأسيس المملكة العربية السعودية، وجاء احتفال هذا العام باليوم الوطني«88»، وبلاد الحرمين الشريفين تخطو بخطى حثيثة نحو تحقيق مشروع التحول الوطني 2020 ورؤية المملكة 2030. والجمارك السعودية تتفاعل مع هذه المناسبة المجيدة باحتفالها في جميع منافذها الجمركية البرية والجوية والبحرية وفي مقرها الرئيس بهذه المناسبة الغالية لتؤكد عزمها المضي قدماً نحو تحقيق طموحها في أن تصبح المملكة العربية السعودية مركزاً لوجستياً عالمياً.

التغيير والتطوير

شهدت الجمارك خلال الفترة الماضية مرحلة استثنائية عبر تاريخها، حيث كانت أبرز ملامح التغيير والتطوير التي شهدتها هي موافقة مجلس الوزراء على تحويل «مصلحة الجمارك العامة» إلى هيئةٍ عامة باسم «الهيئة العامة للجمارك» والموافقة على تنظيمها. وساهم هذا القرار في تحقيق نقلةً نوعيةً في مسيرة الجمارك السعودية، إضافةً إلى أنه كان يمثل انطلاقة فريدة نحو مرحلة جديدة في تاريخ الجمارك تحمل في طياتها مستقبلاً أفضل وأكثر اشراقاً.

كما أنَّ مرحلة التطوير خلال الفترة الماضية شهدت إعلان استراتيجية الجمارك والتي حملت معها التجدد في مهامها والطموح في رؤيتها، والتميز في رسالتها.

احتفال الجمارك السعودية باليوم الوطني

الجمارك حققت قفزات في برامجها بالتعاون مع شركائها في القطاعين العام والخاص

اطلاق منصة فسح لستهيل العمل الجمركي «إحدى إنجازات الجمارك السعودية»

إنجاز وطموح

وحقق العمل الجمركي خلال الفترة القليلة الماضية قفزات وتطورات كبيرة في عدد من البرامج والمبادرات التي أطلقتها الجمارك بالتعاون والتنسيق المتواصل مع شركائها في العمل الجمركي من القطاعين العام والخاص، ومن تلك البرامج «الفسح خلال 24 ساعة» حيث حقَّق هذا البرنامج نجاحاً أسهم في تحسين عملية فسح الواردات عبر المنافذ الجمركية، حيث انخفضت مدة إنهاء الإجراءات الجمركية للإرساليات الواردة بشكل كبير.

سمو ولي العهد: نفتخر بما تحقق للوطن من مكانة

أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، أن مناسبة الذكرى الثامنة والثمانين للمملكة العربية السعودية، مناسبة نستذكر فيها ما قام به مؤسس بلادنا وباني نهضتها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله - وأبناؤه البررة من بعده، منوهاً بما تشهده المملكة من نمو وازدهار تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -.

جاء ذلك في كلمة لسمو ولي العهد - حفظه الله - بهذه المناسبة، فيما يلي نصها :

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ..

تحتفل بلادنا العظيمة هذا اليوم بيومها مستذكرة الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله - الذي بتوفيق من الله سبحانه - وحَّد هذا الوطن وأرسى دعائم الدولة من بعده أبناؤه البررة ليكملوا مسيرة البناء لهذا الكيان الشامخ.

إننا في يوم الوطن نفتخر بما حققه وطننا الغالي من مكانة دولية وإسلامية وعربية، ودور مؤثر في تحقيق الأمن والسلم الإقليمي والدولي، وإنجازات اقتصادية وتنموية بعمل مؤسسي يهدف إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي والأمن الاجتماعي بجهود أبنائه وبناته وبتضافر جميع الجهات الحكومية وإرساء مبادئ الشفافية والعدالة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والسعي الجاد لتحقيق أهداف رؤية 2030 التي تستشرف المستقبل وتسعى لوضع بلادنا الغالية في مقدمة الأمم بمتابعة دائمة وتوجيهات كريمة ودعم مستمر من لدن سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - .

إن هذه المناسبة العزيزة تستوجب منا حمد الله سبحانه وتعالى على ما أكرم به بلادنا من خدمة الحرمين الشريفين ورعاية الحجَّاج والمعتمرين والزوَّار، وهي رعاية تجلت في النجاح الكبير لموسم الحج الأخير والثناء الدائم ممن أكرمه الله بأداء النسك على جهود حكومة المملكة العربية السعودية وشعبها المضياف، وحرصها الدائم على التطوير المستمر للمشاعر المقدسة والخدمات، بما يكفل أداء النسك بكل يسر وسهولة.

حفظ الله قائد مسيرتنا سيدي خادم الحرمين الشريفين وأدام على وطننا الغالي أمنه وازدهاره. إنه سميع مجيب .

محافظ الجمارك: الاحتفال بذكرى اليوم الوطني تجديد للالتزام بمسؤولياتنا

تعيش المملكة العربية السعودية في هذا اليوم المجيد الثالث والعشرين من سبتمبر مناسبة غالية على قلوبنا جميعاً وهي ذكرى مرور ثمانية وثمانين عاماً على توحيد المملكة العربية السعودية على يد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - طيّب الله ثراه - معلناً بذلك اكتمال وحدة البلاد وجمع الشتات، فهو بذلك يومٌ يشهد له التاريخ، ويجدر بنا جميعاً استحضاره مع كل ذكرى تحل علينا لليوم الوطني. وإنني بهذه المناسبة الغالية أصالة عن نفسي ونيابةً عن منسوبي الجمارك السعودية أتقدَّم بالتهنئة لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وإلى صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظهما الله- سائلاً المولى عزّ وجلّ أن يُديم على بلادنا المباركة نعمة الأمن والرخاء والاستقرار.

إنَّ أبهى مظاهر الاحتفال بهذه الذكرى العزيزة علينا هو بذل العطاء لبلادنا المباركة من خلال تجديد الالتزام بمسؤولياتنا جميعاً نحو بلادنا، وأن نؤدِّي أمانة تحقيق رفعة هذا الوطن والمحافظة على تقدمه في كافة الميادين والمجالات، والسعي الدائم للمشاركة في التنمية الشاملة.

إنَّ ذكرى اليوم الوطني تحل علينا هذا العام والمملكة العربية السعودية تشهد اليوم أعمالاً دؤوبة ومساعٍ عنوانها الطموح تُشارك فيها قطاعات الدولة جميعها نحو تحقيق مشروع التحول الوطني 2020 ورؤية المملكة 2030 وصولاً إلى تحقيق تطلعات قيادتنا الحكيمة نحو الازدهار الدائم والمستقبل المشرق لبلادنا، وإن من هذه القطاعات التي تُساهم بدور رئيس ومهم في هذه الرؤية الحكيمة الهيئة العامة للجمارك وذلك من خلال مهامها الكبيرة القائمة على تحفيز الاقتصاد الوطني والمساهمة في حماية المجتمع بكفاءة وفاعلية.

لقد شهدت الجمارك السعودية خلال الفترة الماضية مرحلة استثنائية عبر تاريخها، حيث كانت أبرز ملامح التغيير والتطوير التي شهدتها هو موافقة مجلس الوزراء على تحويل «مصلحة الجمارك العامة» إلى هيئةٍ عامة باسم «الهيئة العامة للجمارك» والموافقة على تنظيمها، وهو القرار الذي دلَّ على ما تحظى به «الجمارك السعودية» من دعم متواصل وعناية واهتمام من قيادة هذه البلاد المباركة، حيث ساهم هذا القرار في تحقيق نقلة نوعية في مسيرة الجمارك السعودية، بالإضافة إلى أنه كان يُمثل انطلاقةً فريدة نحو مرحلة جديدة في تاريخ الجمارك تحمل في طياتها مستقبلاً أفضل بإذن الله. كما أنَّ مرحلة التطوير خلال الفترة الماضية شهدت إعلان استراتيجية الجمارك والتي حملت معها التجدد في مهامها والطموح في رؤيتها، والتميز في رسالتها، حيث سعت الجمارك من خلال هذه الاستراتيجية إلى تضمينها بالحلول المبتكرة والمستدامة، فجاءت رؤيتها متوافقة مع أهداف رؤية المملكة، والتي تتمثل في سعيها إلى «أن تتبوأ المركز الأول إقليمياً في تقديم خدمات جمركية متميزة لتصبح المملكة منصةً لوجستيةً عالميةً» وذلك من خلال تيسير التبادل التجاري وتحقيق رضا العملاء والمساهمة في حماية المجتمع وتحقيق الإيرادات.

وبفضل الله وتوفيقه كان لهذه الانطلاقة بوادر نجاح على مستوى العمل الجمركي من خلال النتائج الإيجابية السريعة التي تحقَّقت مؤخراً وذلك لعدد من البرامج والمبادرات التي أطلقتها الجمارك بالتعاون والتنسيق المتواصل مع شركائها في العمل الجمركي من القطاعين العام والخاص، ومن ذلك برنامج «الفسح خلال 24 ساعةً» حيث حقَّق هذا البرنامج نجاحاً أسهم في تحسين عملية فسح الواردات عبر المنافذ الجمركية، حيث انخفضت مدة إنهاء الإجراءات الجمركية للإرساليات الواردة بشكل كبير، الأمر الذي سيُساهم في تحسين ترتيب المملكة في محور « التجارة عبر الحدود» الذي يُعد أحد المحاور المهمة في تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي.

وعلى مستوى العمل الجمركي أيضاً وفي إطار تحقيق مبادرات الجمارك نحو تحقيق رؤية المملكة تمَّ مؤخراً تدشين منصة الاستيراد والتصدير الوطنية «فسح» وذلك بالشراكة والتعاون مع الجهات ذات العلاقة، حيث تقوم المنصة بدور نافذة إلكترونية موحَّدة للمستوردين والمصدرين لإنهاء إجراءات فسح الإرساليات إلكترونياً من خلال الربط مع الجهات الحكومية المعنية بالفسح، الأمر الذي سيُسهم في دعم اقتصادنا الوطني ودفع مسيرة التنمية.

إنَّ الجمارك السعودية وهي تتفاعل باحتفالها في جميع منافذها الجمركية البرية والجوية والبحرية وفي مقرها الرئيس بهذه المناسبة الغالية تؤكد عزمها المضي قُدماً نحو تحقيق طموحها في أن تُصبح المملكة العربية السعودية مركزاً لوجستياً عالمياً. ثمانية وثمانون عاماً ومملكتنا الحبيبة من حدودها إلى عمقها بأمنٍ وأمانٍ واطمئنانٍ.

تدشين منصة الاستيراد والتصدير الوطنية «فسح» من أبرز إنجازات العام

مشاركة منسوبي الجمارك السعودية في الاحتفال باليوم الوطني

محافظ الهيئة العامة للجمارك يُدشِّن مركز «البلاغات الأمنية» الخاص بالجمارك السعودية

دشَّن معالي الأستاذ أحمد بن عبدالعزيز الحقباني محافظ الهيئة العامة للجمارك مركز البلاغات الأمنية التابع للجمارك السعودية وغرفة المراقبة المركزية وذلك بمقر الهيئة وبحضور عدد من مسؤولي الجمارك.

وأوضح معاليه بعد تدشينه أنه تمَّ تجهيز المركز ليُصبح مركزاً أمنياً متكاملاً لاستقبال البلاغات الأمنية المتعلقة بالشأن الجمركي على مدار الساعة، ليُقدم بذلك الخدمة في جميع أنحاء المملكة، مبيناً أن المركز سيقوم باستقبال البلاغات الأمنية على الرقم (1910) أو عبر البريد الالكتروني (security@customs.gov.sa).

كما أوضح معاليه أن المركز سيستقبل البلاغات الخاصة بتهريب الممنوعات بما في ذلك السلع المغشوشة والمقلدة والمخالفة لحقوق الملكية الفكرية، واستقبال البلاغات المتعلقة بالاختراقات، والسلامة، بالإضافة إلى غيرها من المخالفات الجمركية. مشيراً أن المركز لن يقتصر على استقبال البلاغات فحسب بل سيقوم مقدمو الخدمة بمتابعة البلاغات والتواصل مع العملاء حتى تكتمل معالجتها.

كما أكد محافظ الهيئة العامة للجمارك أن الأهداف المتوقعة من إنشاء المركز تدعم تحقيق أهم ما تسعى إليه الجمارك السعودية المتمثل في المساهمة في أمن وحماية المجتمع والذي يُعد أحد أهم ركائز إستراتيجية الجمارك.

وفي هذا الشأن أوضحت الجمارك السعودية أن جميع البلاغات التي سترد عبر مركز البلاغات الأمنية ستكون محاطة بالسريّة التامة، مؤكدةً أن هذا الإجراء الاحترازي هو ضمن إجراءات عديدة تتخذها الهيئة لحماية المُبلغين، وأكدت في هذا الجانب أن هناك مكافآت يستحقها المُبلّغ عند مساهمته في كشف أي من المخالفات الجمركية، كتهريب الممنوعات بكافة أنواعها وغيرها من المخالفات، كما أوضحت الجمارك أن المركز يستقبل البلاغات من خارج المملكة عبر الرقم (00966114208416).

معالي محافظ الهيئة يُدشِّن مركز «البلاغات الأمنية»

لضمان إحكام الرقابة الجمركية على البضائع المقلدة والمغشوشة

الجمارك السعودية تمنع عبور إرساليات الترانزيت غير المحمولة بحاويات "مُحكمة الإغلاق"

أوضحت الجمارك السعودية أنه اعتباراً من يوم 20 محرم 1440هـ الموافق30 سبتمبر 2018م سيتم منع عبور أي إرسالية ترد إلى المملكة بقصد المرور عبر أراضيها "ترانزيت" ما لم تكن هذه الإرسالية محمولة داخل حاوية مُحكمة الإغلاق، باستثناء الإرساليات التي يتعّذر وضعها في الحاويات أو التي تزيد أبعادها أطوال وحجم الحاوية كإرساليات المعدات الثقيلة ولفات الحديد وغيرها، كما أكدت الجمارك على منافذها الجمركية بالعمل أيضاً بهذا الإجراء على إرساليات التبغ ومشتقاته الواردة "ترانزيت" والذي كان مقتصراً عليها خلال الفترة الماضية.

وتأتي هذا الإجراءات والضوابط سعياً من الجمارك السعودية لإحكام الرقابة الجمركية على جميع ما يرد إلى المملكة من إرساليات، ومن ذلك البضائع المقلدة والمغشوشة، حيث سيضمن هذا الإجراء عدم تسرب البضائع التي ترد إلى المملكة بقصد العبور " ترانزيت".

جانب من ورشة عمل التعريف باللائحة الجديدة لمناطق ومستودعات الإيداع

بمشاركة شركائها في العمل الجمركي

الجمارك السعودية تعقد ورشة عمل حول " التعريف باللائحة الجديدة لمناطق ومستودعات الإيداع"

عقدت الجمارك السعودية ورشة عمل حول التعريف باللائحة الجديدة لمناطق ومستودعات الإيداع الجمركية وذلك بمقر الهيئة وبمشاركة شركائها في العمل الجمركي من القطاع الخاص، بالإضافة إلى متخصصين من منسوبي الجمارك.

وتضمنت فعاليات ورشة العمل عدداً من المحاور، كان أبرزها التعريف بخدمات ومميزات مناطق ومستودعات الإيداع الجمركية وشرح القواعد والشروط الخاصة بها وكيفية العمل على تطويرها، ومناقشة المعوقات الحالية وسُبل تذليلها، واستعراض لأبرز الأنشطة المضافة في مناطق الإيداع.

كما تضمنت فعاليات الورشة مناقشة خطة التحول الاستراتيجية لمبادرة تيسير إجراءات التجارة والتصدير، وشرح الوضع الحالي والمستقبلي والمرحلة الانتقالية، والتعريف بمبادرات وبرامج الجمارك السعودية في الدعم والمساهمة لجعل المملكة منصة لوجستية عالمية، والتي تُعد أحد أهم ما تعمل عليه الجمارك السعودية نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحوّل الوطني 2020.

محافظ الجمارك يستقبل سفير دولة الكويت الشقيقة لدى المملكة

استقبل معالي الأستاذ أحمد بن عبدالعزيز الحقباني محافظ الهيئة العامة للجمارك بمكتبه بمقر الهيئة سعادة سفير دولة الكويت لدى المملكة الشيخ ثامر جابر الأحمد الصباح والوفد المرافق له، وجرى خلال الاستقبال بحث العلاقات الاقتصادية والتجارية ومجالات التعاون الجمركي التي تربط المملكة العربية السعودية ودولة الكويت الشقيقة وسُبل تعزيزها وتطويرها.

من جانبه أعرب سعادة السفير عن شكره وتقديره لمعالي محافظ الهيئة العامة للجمارك على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، منوهاً بالعلاقات الثنائية والعميقة التي تربط بين البلدين الشقيقين في جميع المجالات. وفي نهاية اللقاء قدّم معالي المحافظ درعاً تذكارياً لسعادة السفير، كما قدّم سمو الشيخ ثامر الصباح درعاً تذكارياً بهذه المناسبة لمعالي محافظ الهيئة العامة للجمارك.

جانب من ورشة عمل التصميم النموذجي للمنافذ البريّة

بمشاركة الجهات الحكومية العاملة بالمنافذ البريّة

الجمارك السعودية تعقد ورشة عمل لبحث متطلبات التصميم النموذجي للمنافذ البريّة

عقدت الجمارك السعودية ورشة عمل لمناقشة وبحث متطلبات التصميم النموذجي للمنافذ الجمركية البرية وذلك بحضور ومشاركة عدد من المختصين في الجمارك ومختصين من الجهات الحكومية العاملة في المنافذ البريّة.

وتستهدف ورشة العمل دراسة ومناقشة متطلبات الجهات الحكومية العاملة بالمنافذ البرية وذلك فيما يتعلق بالتصميم النموذجي الذي يعمل المختصون بالجمارك على إعداده لجميع المنافذ البرية، بالإضافة لبحث الوضع الراهن لاحتياجات تلك الجهات وفقًاً لحركة المسافرين، وحجم التبادل التجاري، الأمر الذي من شأنه أن يوحد الجهود المبذولة نحو وضع خطط مناسبة تهدف إلى إيجاد بيئة جاذبة ومحفزة لجميع العاملين في المنافذ البرية والمستفيدين من خدماتها.

ويأتي عقد هذه الورشة امتداداً لما تعمل عليه الجمارك السعودية في هذه المرحلة المتمثل في تنفيذ استراتيجيتها التي أعلنتها، والتي من أبرز ممكناتها " تحسين البنيات التحتية وتطوير المنافذ الجمركية " وذلك من خلال تفعيل أفضل الممارسات العالمية لتكون المنافذ البرية لائقة ومتوافقة مع سمعة المملكة الاقتصادية مما سيُسهم معه في تعزيز الاقتصاد الوطني.

تدشين مركز الاستهداف وإدارة المخاطر

في إطار تحقيق أهداف الجمارك الاستراتيجية

مُحافظ الجمارك يُدشن مركزاً للاستهداف وإدارة المخاطر

دشَّن معالي الأستاذ أحمد بن عبدالعزيز الحقباني محافظ الهيئة العامة للجمارك مركز الاستهداف وإدارة المخاطر التابع للجمارك السعودية ، والذي تسعى الجمارك من خلاله إلى تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في الجمارك وتطوير آلية استهداف المخاطر والتهديدات عبر المنافذ الجمركية "البرية والجوية والبحرية"، بالإضافة إلى العمل على إجراء تقييم شامل للمخاطر والآثار المحتملة والمرتبطة بالمنافذ ووضع استراتيجية فاعلة لها.

وأوضح معاليه أن إنشاء هذا المركز النوعي يأتي في إطار سعي الجمارك السعودية إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية وذلك بالانتقال في إدارة المخاطر من مرحلة الاستهداف المكثف إلى الاستهداف الذكي من خلال تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالشحنات، مشيراً إلى أن هذا المشروع سيعمل على تذليل كافة المعوقات التي كانت تواجه العمل الجمركي وإيجاد الحلول العلمية التي من شأنها أن تُساهم في سرعة ومرونة تدفق الواردات وتقليل عمليات التهريب بكافة أنواعه، ورفع نسبة الامتثال للمستوردين والمصدرين، بالإضافة إلى رفع المستوى الأمني في كافة المنافذ الجمركية، الأمر الذي سيُحقق أهم الركائز التي تعمل عليها الجمارك المتمثلة في " تيسير التجارة وتحقيق رضا العملاء " بالإضافة إلى رفع كفاءة تشغيل المنافذ الجمركية عبر توجيه عمليات التفتيش المكثفة للشحنات الأعلى خطراً مع منح التسهيلات للعملاء الأكثر امتثالاً.

كما أكد معالي محافظ الهيئة العامة للجمارك أن مركز الاستهداف سيعمل على تقديم حلول لتحقيق النتائج المرجوة من إنشائه، والذي يأتي من أبرزها إعادة تقييم جميع معايير الاستهداف، بالإضافة إلى تحقيق الجودة في أداء إدارة المخاطر واختيار الأساليب المناسبة والفاعلة في عملية الاستهداف، وتصنيف معايير الاستهداف وفقاً لدرجات الخطورة.

اجتماع رؤساء أقسام الوسائل الرقابية

الجمارك تعقد اجتماعاً لرؤساء أقسام الوسائل الرقابية بالمنافذ

عقد رؤساء أقسام الوسائل الرقابية بالمنافذ الجمركية «البرية والبحرية والجوية» مؤخراً، اجتماعاً بمقر الهيئة العامة للجمارك، وذلك بمشاركة مختصين من منسوبي الإدارة العامة للوسائل الرقابية والإدارة العامة للتقنية وإدارة شؤون المخاطر وإدارة التحري والضبط.

وهدف الاجتماع إلى تعزيز التواصل والتنسيق الدائم بين منسوبي المنافذ الجمركية البرية والجوية والبحرية وصولاً إلى توحيد الجهود وعدم تعارضها مع مصالح العمل الجمركي.

وأوضح الأستاذ فهد المدهش مدير عام الإدارة العامة للوسائل الرقابية بالجمارك السعودية في كلمته التي ألقاها خلال رئاسته للاجتماع أن الجمارك السعودية تهدف من إقامة مثل هذه الاجتماعات إلى بحث كافة المستجدات التي تطرأ على العمل الجمركي بما في ذلك أي معوقات قد تواجه العاملين بأقسام الوسائل الرقابية في المنافذ الجمركية وذلك لمناقشتها وإيجاد السُبل المناسبة لحلها، وللوصول أيضاً إلى التوصيات المناسبة التي تُحقق الأهداف التي تسعى إليها أقسام الوسائل الرقابية في تنفيذ مهامها.

وناقش المشاركون في الاجتماع عدداً من المحاور، كان أبرزها التعريف ببرنامج الوسائل الرقابية وأهدافه ودوره في تحقيق أحد أهم مرتكزات استراتيجية الجمارك السعودية المتمثلة في «المساهمة في حماية المجتمع بكفاءة وفاعلية»، كما تضمن الاجتماع مناقشة آلية تدريب الوسائل الحية بالمنافذ الجمركية والمواد التدريبية المقدّمة.

وتضمنت الجلسة الأخيرة من الاجتماع مناقشة التحديات والمقترحات التي تواجه عمل أقسام الوسائل الرقابية في المنافذ الجمركية وذلك بهدف تقييم الوضع الحالي ولطرح الحلول التي من شأنها أن تُساهم في تطوير الوسائل الرقابية بالمنافذ.

جانب من الاجتماع

تعرف على
الأصناف الممنوعة

على متن الطائرة

إن حيازتك للأصناف الممنوعة يعد مخالفة ويعاقب عليها نظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية والأنظمة السارية بعقوبات تصل إلى الغرامة والسجن. وتتضمن هذه الأصناف التالي:

- الحبوب والمسكرات والمخدرات
  بجميع أنواعها
- الأقراص ومستحلبات التخازين
  التي تحتوي على مواد مخدرة أو كحول
- العملات المزورة
- الألعاب النارية
  بجميع أنواعها وأشكالها
- طلقات الصيد الممنوع
- غير المسجل في حيازة الأفراد والمواد من:
  الحبوب المخدرات المؤثرات العقلية
  المبيدات حبوب الإجهاض المشروبات المحتوية

- الأسلحة والذخائر
- ما يحتوي على شاشة الصور سرية
  مثل: الساعات، الكاميرات، الهواتف، والحقائب
- الليزر بأنواعه
- المساحيق الكهربائي
  بجميع أشكاله وأنواعه
- أجهزة كشف وأجهزة السرعة
- أحمر الشفاه

- الكتب والمطبوعات المخلة بالآداب والنظام العام
- الشيشة والسجائر الإلكترونية وملحقاتها
- الأعضاء والأدوات والأجهزة الجنسية
- أجهزة التنصت
  بجميع أنواعها وأشكالها
- أدوات جهاز الطيب ومستحضراتها
- مسيلات الدموع

برئاسة معالي وزير المالية

مجلس إدارة الهيئة العامة للجمارك يعقد اجتماعه الأول

عقد مجلس إدارة الهيئة العامة للجمارك، مؤخراً، اجتماعه الأول برئاسة معالي وزير الماليّة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للجمارك الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان وذلك بمقر الهيئة الرئيس بمدينة الرياض، وبحضور معالي الأستاذ أحمد بن عبدالعزيز الحقباني محافظ الهيئة العامة للجمارك، وأصحاب المعالي والسعادة أعضاء المجلس وهم معالي الأستاذ محمد المهنا، سعادة اللواء الدكتور طارق بن عبد الله الشدي، سعادة الأستاذ تركي بن عبد العزيز الحقيل، سعادة الدكتورعبدالله بن عبدالرحمن النملة، سعادة المهندس ياسر بن سليمان الداوود، وسعادة الأستاذ عمر بن محمد السحيباني.

المجلس يقدم شكره وتقديره إلى مقام خادم الحرمين الشريفين

واستهلَّ المجلس اجتماعه بتقديم الشكر والتقدير إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهما الله -، على الدعم اللامحدود الذي تحظى به الجمارك السعودية وتسخير كافة الإمكانيات ومقومات النجاح التي من شأنها أن تدعم تحقيق مضامين استراتيجية الجمارك السعودية ورؤيتها التي تسعى للوصول إليها.

بعد ذلك ناقش المجلس عدداً من المحاور المدرجة على جدول الأعمال والتي كان أبرزها مناقشة مشروع ميزانية الهيئة العامة للجمارك، واللوائح المالية الخاصة بها ومصفوفة تفويض الصلاحيات والمسؤوليات الماليّة والإدارية، بالإضافة إلى ذلك تمت مناقشة تعيين أعضاء لجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة من المجلس. كما استعرض المجلس خلال الاجتماع رحلة تطوير استراتيجية الجمارك السعودية وحوكمة تنفيذها، وخططها المستقبلية في المرحلة القادمة.

من خلال المبادرات والإصلاحات الاقتصادية

المملكة تتجه نحو تعزيز التنمية المستدامة لتحقيق التوازن المنشود

أشاد عدد من رجال الأعمال والخبراء الاقتصاديين بمقومات الاقتصاد السعودي ومحفِّزات التنمية، في مختلف المجالات، مؤكدين أن المملكة العربية السعودية، خطت في السنوات القليلة الماضية خطوات قوية غير مسبوقة نحو تعزيز التنمية، ودعم وتطوير الاقتصاد الوطني بمختلف المجالات، وفتحت آفاقاً جديدةً للاستثمار، وعملت على تشجيع وجذب رأس المال الأجنبي، إلى جانب دعم الاستثمارات الوطنية، من خلال سياستها الناجعة المعلنة، في ظل الرؤية السعودية 2030 وبرنامج التحوُّل الوطني 2020م.

أمين سر مجلس العمل والاستثمار اللبناني بالمملكة: خطت المملكة خطوات قوية غير مسبوقة نحو تعزيز التنمية

رئيس مجلس الأعمال السعودي الهندي: السياسات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية تنسجم مع رؤية 2030

وتوقعوا أن تشهد المملكة نقلةً كبيرةً على صعيد التجارة والاستثمار الأجنبي والمحلي، مستفيدة من الظروف الجيوسياسية، وتقاطعات بعض دول العالم مع بعضها البعض، وانعكاس ذلك إيجاباً على زيادة المنافسة للمنتجات السعودية في الأسواق العالمية، ورفع مستوى الخدمات والمنتجات، وتحفيز الاقتصاد المحلي وتنويع الفرص، إلى جانب نقل التقنية وتدريب الكفاءات الوطنية، وتوفير فرص العمل لهذه الكفاءات، وتحقيق مستويات دخل عالية لها.

وأشاروا إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها المملكة العربية السعودية، تبشر بتحقيق إنجازات كبيرة، وقفزات واسعة للاقتصاد السعودي، في ظل سنّ عدد من القوانين والإصلاحات التي لاقت الكثير من الاستحسان العالمي؛ بحيث اعتبر صندوق النقد الدولي السعودية كثاني أفضل اقتصاد على صعيد الإصلاحات بين دول مجموعة العشرين، متوقعين إحداث نقلة كبيرة في مشروع تنويع الاقتصاد الوطني السعودي، وتعظيم صادراتها في الأسواق العالمية، وتوطين الصناعات الحيوية في مختلف المجالات فإلى التفاصيل.

محفِّزات التنمية المستدامة

عن تقييمه للخطط التي تتبعها المملكة العربية السعودية لتحفيز التنمية، وأهم هذه الخطط، سرد ربيع الأمين أمين سر مجلس العمل والاستثمار اللبناني بالمملكة العربية السعودية المحفِّزات التي يمكن أن تقدمها للتنمية والتنمية المستدامة في مختلف المجالات، حيث قال «خطت المملكة في السنوات القليلة الماضية خطوات قوية غير مسبوقة نحو تعزيز التنمية، ودعم وتطوير الاقتصاد الوطني بمختلف المجالات، وفتح آفاقاً جديدة للاستثمار، وتشجيع وجذب رأس المال الأجنبي، إلى جانب دعم الاستثمارات الوطنية».

وولفت ربيع الأمين إلى أن المملكة ،عملت على الارتقاء بمستوى تنافسية الاقتصاد السعودي على المستوى العالمي، كما قطعت شوطاً كبيراً على صعيد تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد، وكان من أبرز الأهداف التي حددتها رؤية المملكة 2030 وهو تحرير ميزانية الدولة من الاعتماد الكلي إلى حد ما على الموارد النفطية من خلال توفير بدائل جديدة تتسم بالديمومة والقوة لمصادر الدخل، كالرسوم التي تم فرضها على مرافقي العمالة الأجنبية، ورسوم العمالة في القطاع التجاري، ورفع الدعم التدريجي عن أسعار الوقود، وأيضاً تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وفرض الرسوم على الأراضي البيضاء.

تحقيق التوازن

وأضاف أمين سر مجلس العمل والاستثمار اللبناني بالمملكة «من أجل النجاح في تحقيق هذه الرؤية، كان لابدَّ من إشراك كافة الجهات والأطراف المعنية للقيام بدورها بشكل متوازٍ يحول دون حدوث أي مطبات، أو إرباك؛ فجاء برنامج التحوُّل الوطني 2020م الذي حدَّد أهداف كل وزارة بما ينسجم والرؤية المستهدفة لكافة قطاعات الأعمال في المملكة؛ وبموازاة

برنامج التوازن المالي الهادف إلى تحقيق عوائد غير نفطية من خلال مجموعة من المبادرات والإصلاحات التي ستسهم في تحقيق التوازن المنشود؛ ومنها استثمارات صندوق الاستثمارات العامة ورسوم العاملين وغيرها من المبادرات والإصلاحات المهمة؛ وصولاً إلى الصورة المنشودة لرؤية 2030».

دور القطاع الخاص

وتابع الأمين «هنا لابدَّ أن نؤكد على دور القطاع الخاص ومشاركته الإيجابية في تحقيق أهداف الرؤية بالتعاون مع القطاع الحكومي، وتعزيز مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي؛ خاصة بعد أن أقرَّت حكومة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله-، وعبر مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة سمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان -رعاه الله- عدداً من القوانين والتشريعات والأنظمة التي تدعم هذه الشراكة».

وأوضح الأمين أن المملكة عملت من خلال سن القوانين والتشريعات إلى فتح السوق السعودية على مختلف المستويات، وأمام كافة فرص الاستثمار، وسمحت للشركات الأجنبية بنسبة ملكية تصل إلى 100%، وذلك لتشجيع الشركات الأجنبية المؤثرة على دخول السوق السعودية، وزيادة المنافسة ورفع مستوى الخدمات والمنتجات، وتحفيز الاقتصاد المحلي وتنويع الفرص، إلى جانب نقل التقنية وتدريب الكفاءات الوطنية، وتوفير فرص العمل لهذه الكفاءات، وتحقيق مستويات دخل عالية لها.

وخلص أمين سر مجلس العمل والاستثمار اللبناني بالمملكة، إلى إن الاصلاحات الاقتصادية التي شهدتها المملكة تبشر بتحقيق إنجازات كبيرة، وقفزات واسعة للاقتصاد السعودي، قائلا:» ولا ننسى أن هذه القوانين والإصلاحات لاقت الكثير من الاستحسان العالمي؛ بحيث اعتبر صندوق النقد الدولي السعودية كثاني أفضل اقتصاد على صعيد الإصلاحات بين دول مجموعة العشرين».

مجالات التنوع الاقتصادي متعددة ومتمددة

من ناحيته، قال الدكتور كامل المنجد رئيس مجلس الأعمال السعودي الهندي «إن السياسات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية التي سنَّتها الأجهزة الحكومية مؤخراً، تنسجم تماماً مع الرؤية السعودية 2030، حيث وسعت إناء الاقتصاد الوطني، وأصبح من اقتصاد يعتمد على سلعة واحدة، وهي النفط، كمصدر دخل رئيس للخزينة إلى اقتصاد يتمدد في كل المجالات الحيوية الأخرى، والتي تتوفر كافة مقوماتها ومواردها الطبيعية والبشرية في المملكة»، مشيراً إلى أن مجالات التنوع الاقتصادي متعددة ومتمددة. وأوضح المنجد، أن المملكة العربية السعودية، انفتحت على مجالات جديدة محفزة للتنمية وجاذبة للاستثمار الأجنبي والمحلي، كما انفتحت على جميع دول العالم المهمة في عالم المال والاقتصاد والسياسة، لتحويل الظروف الجيوسياسية إلى ظروف صناعة وكاشفة للفرص ومنعشة للتجارة وتعظيم الصناعة وزيادة الصادر السعودي للتنافس في الأسواق العالمية، مشيراً إلى أن الرياض تتمتع بحلف استراتيجي عريض، تجد الطريق أمامها سالكاً وأكثر سهولةً، لتنفيذ الكثير من التعاقدات والاتفاقيات المشتركة.

صندوق النقد الدولي اعتبر المملكة ثاني أفضل اقتصاد على صعيد الإصلاحات بين دول مجموعة العشرين

المقومات الطبيعية والبشرية والسياسات الاقتصادية كافية لتحفيز التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد

القوانين والإصلاحات الاقتصادية التي اتَّخذتها المملكة لاقت الكثير من الاستحسان العالمي

التجارة الخارجية

وتوقَّع رئيس مجلس الأعمال السعودي الهندي، أن تكسب المملكة الرهان في تجارتها الخارجية، بالاستفادة من الظروف الجيوسياسية، في وقت تتصاعد فيه الخلافات الأمريكية مع عدد دول العالم في مقدمتها الصين ودول الاتحاد الأوروبي، مرجِّحاً أن تحتل الرياض قائمة الرابح الأكبر في تجارتها الخارجية، على عكس دول أخرى، والتي ستكون هي الخاسر الأكبر في هذا المجال، لعدة أسباب جيوساسية أفرزت عقوبات أمريكية على العديد من الدول المهمة في العالم في مقدمتها الصين والدول الأوروبية.

ونوه المنجد أن حركة القطاع الخاص بجانب القطاع العام، في شتَّى المجالات رسخ لشكل كبير من التعاون الاقتصادي مع كبريات دول العالم، لا سيما في مجال التجارة ونقل التقنية وتوطين الصناعات، لكي تحافظ على شكل ناجح من التعاون الاقتصادي بأسلوب أكثر استراتيجية وديمومة لمصلحة اقتصادات مختلف الأطراف، وتحقيق مكاسب تجارية واستثمارية، والتوجه لتعظيم الشراكات بين القطاع الخاص لدى الجانبين، متوقعاً أن تشهد السعودية العام المقبل نمواً تجارياً مطرداً.

المناخ الاقتصادي

وتوقع رئيس مجلس الأعمال السعودي الهندي أن تستفيد المملكة، من المناخ الاقتصادي والجيوسياسي الحالي، في جني المزيد من الثمار الإيجابية لصالح محفِّزات التنمية في المملكة، منوهاً أن من بينها التجاذبات التجارية التي قد تتسبب في انكماش التجارة بين الدول التي تعاني حالياً من توترات وتقاطعات تجارية واقتصادية واستثمارية، غير أنه في الوقت نفسه قد تجد هذه الدول، نفسها في حاجة لزيادة تجارتها مع السعودية، خاصةً الدول الكُبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وكذلك الصين وكوريا وروسيا وغيرها من دول العالم المختلفة.

جني الثمار الإيجابية للأجواء الجيوسياسية

من ناحيته، قال الخبير الاقتصادي الدكتور حسني الخولي إن المملكة العربية السعودية تمتلك كافة مقومات التنمية ومحفِّزات الازدهار الاقتصادي والاستثماري والتجاري، في وقت تحتفظ فيه المملكة بعلاقات قوية بعدد من دول العالم التي وجدت نفسها في حالة خصومة مع بلاد أخرى من العالم،

الدكتور حسني الخولي: السعودية تمتلك كافة مقومات التنمية ومحفِّزات الازدهار الاقتصادي والاستثماري والتجاري

مشيراً إلى أن هناك تقارير تشير إلى احتمال تصعيد الخلافات بشأن الطاقة ومنتجات أخرى كالسيارات في ظل هشاشة التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المعروفة، ودول أخرى في انحاء متفرقة من العالم، مشيرا إلى أن هذه الدول ستجد في السعودية الشريك والحليف الأنسب لتعظيم تعاونها ومصلحتها كشريك اقتصادي واستثماري وتجاري.

وأكد الخولي، أن الرياض لديها شبكة من العلاقات مع أهم دول الاقتصاد والاستثمار والتجارة في العالم، فهي بالإضافة إلى أنها عضو في مجموعة الدول العشرين الأقوى اقتصاداً في العالم، فهي أيضاً حليف استراتيجي لصنع السلام والاستقرار والأمن، الذي يوفر البيئة الآمنة لقطاع الأعمال بمختلف أشكاله، مشيراً إلى أن التجارة الخارجية تمثل للسعودية ركيزة اقتصادية حيوية، وتلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية، على أوسع نطاق في ظل الرؤية السعودية 2030 وبرنامج التحوُّل الوطني 2020م.

وقال إن السوق السعودي متنوع ومتسع لمختلف النشاطات ويتميز بخصوبة مناخه للتجارة والاستثمار والصناعة، منوهاً بأن هناك كثافة كبيرة في حجم مكثف في تبادلاتها التجارية على عدد كبير من دول العالم، على مستوى القطاعين العام والخاص، لزيادة وتعظيم التجارة الخارجية، كأحد عناصر التنويع الاقتصادي وزيادة الدخل، كبديل للنفط، ولفت الخولي إلى أن العقوبات الأمريكية التي تطال عدداً من دول العالم، في مقدمتها إيران ستعزز التجارة الخارجية السعودية، خاصة في سلعة النفط، كبديل رئيس لإيران، مشيراً إلى أن الرياض تبرز الآن المعوض الأفضل في هذا المجال تحديداً.

تعظيم الصادرات

وأوضح الخولي أن السعودية، تنمو اقتصادياً وتنِّمي صناعاتها وتوطنها لزيادة الانتاج وتعظيم الصادرات، الأمر الذي سيسهم بقوة في تنويع اقتصادها ويدر على الخزينة أموالاً كبيرةً، منوهاً إلى أن المملكة تستورد الأجهزة والمعدات والذهب والسيارات وغير ذلك، الأمر الذي سيزيد من التبادلات التجارية الخارجية، مع مرور الوقت، انسجاماً مع سياسات برامج الرؤية 2030 والتي حثَّت على تنويع مصادر الدخل وتعزيز التبادل التجاري واستقطاب المستثمر الأجنبي، في وقت تجني فيه سياساتها الخارجية الثمار الإيجابية، للأجواء الجيوسياسية المحيطة بالمنطقة.

برنامج «جسور».. فرص لتحسين وتطوير العمل الجمركي

منى العيد
كاتبة صحفية
مذيعة بإذاعة جدة

ظل تطوير العمل الجمركي بمختلف مجالاته محور اهتمام الجمارك السعودية، وفي هذا الإطار نفذت العديد من البرامج والمشاريع، والتي من بينها الاهتمام بخدمة العملاء والتواصل الدائم معهم، وأطلقت مؤخراً برنامج التحوّل في تجربة العملاء "جسور" والذي يهدف إلى تعزيز التواصل مع كافة المستفيدين من خدماتها بمختلف فئاتهم وذلك من خلال تصميم وتنفيذ تجربة فريدة تتضمن إيجاد قنوات تواصل فاعلة وفقًا لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

وتسعى الجمارك السعودية من خلال تطبيق هذا المشروع إلى تحقيق أحد أهم ركائز استراتيجيتها المتمثل في تحقيق رضا العملاء، بالإضافة إلى العمل بالشفافية والتي تمثل أحد أهم قيم الجمارك ، كما أنها تهدف من تطبيق ذلك إلى إيجاد خدمات جمركية موحدة في جميع المنافذ الجمركية البرية والجوية والبحرية، وتقديم حلول تقنية متميزة لتسهيل آلية التواصل مع جميع المستفيدين من الخدمات الجمركية ، وجميع شركاء العمل الجمركي بما في ذلك المخلصين، والجهات الحكومية ذات العلاقة، بالإضافة إلى أن المشروع يهدف إلى إتاحة الوسائل المناسبة التي تمكن العملاء من تقديم توصياتهم ومقترحاتهم لتطوير المشروع أو بما يُسهم في تطوير العمل الجمركي بمختلف مجالاته.

وتأتي كل هذه الجهود تحقيقاً للتوجيهات السامية الكريمة، في سبيل الوصول بخطى متسارعة إلى أن تكون المملكة العربية السعودية منصة لوجستية عالمية تضاهي في خدماتها ما تقدمه دول العالم المتقدم، لتسهيل إجراءات التصدير وتوفير خدمات جمركية لكافة الشركاء من القطاعين العام والخاص

بواسطة أحدث الوسائل والتقنيات المتوفرة بما يحقق التوجيهات بأن يتم التخليص للإرساليات الواردة خلال 24 ساعة وإلى جانب نجاحها في تقليص المستندات اللازمة للفسح الجمركي.

وبدأ المشروع عملياً بتقييم الوضع الحالي وذلك من خلال فهم تفصيلي لتجربة العملاء الحاليّة باستخدام أساليب البحث والتحليل المختلفة وذلك لرسم صورة دقيقة لمنظومة العمل الحالية لتجربة العملاء في الجمارك السعودية وتسليط الضوء على نقاط القوة ومجالات التحسين، ووضع خارطة طريق التحول في تجربة العملاء وتصنيفهم.

وفي هذا الاتجاه ترمي الجمارك إلى زيادة معدل رضا عملاء مركز الاتصال، والذي بلغ وفقاً لأخر التقديرات93% ، وسرعة الرد على الاتصالات الواردة لا تتجاوز ثانيتين فقط، بمعدل عمل 16 ساعة يومياً للإجابة عن كافة الاستفسارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، بحيث يتم رصد أي حالة وتوثيقها وتصنيفها وتصعيدها عند الحاجة بحسب طبيعة الحالة إلى الإدارات المعنية في الجمارك، ومتابعة الحالة حتى إغلاقها.

وقام فريق الاتصال المؤسسي بالجمارك بزيارات لعدد من المنافذ الجمركية بغرض تقييم الوضع الراهن حيث تخللت هذه الزيارات عقد لقاءات مع فئات مختلفة من عملاء وشركاء الجمارك من مستوردين ومصدرين ومخلصين جمركيين وأفراد وذلك لبحث أبرز المعوقات التي قد يمر بها المستفيد من خدمات الجمارك، وقد تم في هذا الجانب رصد أكثر من 950 فرصة للتحسين والتطوير.

وتأتي بعد ذلك مرحلة وضع استراتيجية لتجربة العملاء لتوائم بذلك بين جدول أعمال العميل واستراتيجية العمل، بحيث تتضمن تحديد الاتجاه الجديد لبرنامج التحول في تجربة العملاء، ليتسنى بعد ذلك تصميم ممكنات تجربة العملاء من خلال تعيين فريق عمل في الميدان لبدء مشروع التحوّل.

كما تستغل الهيئة العامة للجمارك منصات التواصل الاجتماعي في عملية التوعية بكافة الإجراءات الجمركية وكل ما يتعلق بالأنظمة والقوانين المستحدثة في عملية الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى الإعلانات المختلفة عن الوظائف الجديدة والمزادات، إلى جانب نشر إنجازات الأعمال في مختلف مشاريع الجمارك.

ويتضمن مشروع "جسور" العمل على تطوير مراكز الاتصال بالجمارك، بالإضافة إلى تطوير برنامج يُمكن من خلاله القياس الدوري لصوت العميل والتواصل الدائم مع العملاء. وستقوم بتنفيذ المشروع إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق ،وستعمل معها لتنفيذه عدد من وكالات الجمارك وهي وكالة التقنية، وكالة تيسير التجارة، وكالة الإيرادات، وكالة الأمن الجمركي، وكالة التخطيط التطوير ووكالة الشؤون الهندسية.

ولم يكن لهذه الإنجازات أن تتحقق لولا تعاون الإدارات المختلفة في الجمارك، وتجاوبهم لما يرد لهم من إحالات مختلفة أسهم بشكل أساسي في إنجاح خدمات العملاء، سواءً على مستوى الإدارات الرئيسية في الهيئة أو على مستوى المنافذ.

أمين عام اتحاد الغرف بدول مجلس التعاون..
عبد الرحيم نقي:

الاتحاد الجمركي نواة لسوق خليجية مشتركة

أكّد الأمين العام لاتحاد الغرف بدول مجلس التعاون الخليجي الأستاذ عبد الرحيم نقي أن الاتحاد يعمل من أجل استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي الخليجي لأهميته على التجارة البينية وانتعاشها، فضلاً عن التجارة الخارجية الخليجية. وأكّد نقي في لقاء مع مجلة «الجمارك السعودية» أن الاتحاد الجمركي يعتبر خطوة ضرورية للوصول إلى سوق خليجية مشتركة ودعم القوى التفاوضية لدول مجلس التعاون مجتمعة للحصول على شروط أفضل مع شركائها التجاريين في مجالي التجارة والاستثمار. وتناول اللقاء العديد من القضايا الجمركية لدول مجلس التعاون الخليجي، فإلى تفاصيل اللقاء.

ما جهود أمانة اتحاد الغرف الخليجية في تحقيق التكامل الجمركي الخليجي وما أهمية ذلك على التجارة الخليجية الخارجية وما حجم التبادل التجاري بين دول الخليج ودول العالم؟

إن اتحاد الغرف الخليجية يعمل بجد واجتهاد ويقيم الملتقيات التي يشارك فيها المختصون والخبراء من أجل بحث واستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي الخليجي لأهميته على التجارة البينية وانتعاشها، فضلاً عن التجارة الخارجية الخليجية، حيث بحث اتحاد الغرف الخليجي قبل فترة قصيرة، جهود استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، فقد أقامت أمانة اتحاد الغرف الخليجية، بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ورشة (جهود استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون)، تحت شعار (المسيرة، التحديات، الحلول المقترحة)، بمقر غرفة دبي صباح يوم 19 أبريل 2018م ويأتي ذلك استكمالاً لسلسة الورش المجدولة التي تمَّ عقدها بالرياض والمنطقة الشرقية والبحرين وسيتم عقدها كذلك في بقية الاتحادات والغرف الأعضاء لأخذ أهم المرئيات والمقترحات من المشاركين خلال الورشة لتضمينها في الدراسة الجمركية، وناقشت الورشة مسيرة وإنجازات الاتحاد الجمركي، ونتائج وثمرات تطبيق الاتحاد ومتطلبات استكمال التنفيذ الكامل للاتحاد، فضلاً عن تقييم الوضع الراهن للنظام الجمركي وقانون الجمارك الحاليين، وتقييم دور القطاع الخاص في تحقيق الاتحاد الجمركي، وفرص مشاركته في تقديم الخدمات المساندة، وتقييم تعامل المنافذ الجمركية مع الشهادات الصادرة عن مختبرات الدول الأعضاء، وتقييم تأثير المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على نجاح الاتحاد الجمركي بين دول المجلس، وطرحت الورشة مميزات ومنافع القطاع الخاص من تطبيقات الاتحاد والصعوبات التي تواجه القطاع الخاص في تطبيقات الاتحاد الجمركي ومرئيات القطاع الخاص حول التطورات الإيجابية والسلبية في هذا المجال، وتقييم جهود اللجان الوطنية في دراسة ومعالجة المعوقات الجمركية بين دول المجلس. واستعرضت الدراسة أهمية التكتلات الاقتصادية والتي شكلت حوالي 50 في المائة من الاقتصاديات العالمية والمنافع العديدة التي انعكست نتيجةً لذلك على دول تلك التكتلات والتي من أهمها الاستفادة من اقتصاديات الموقع الجغرافي وما ينتج عنه من مزايا تجارية مع الدول القريبة بجانب ما تحققه هذه التكتلات، من الزخم السياسي والاجتماعي المحفز لزيادة التجارة مع دول الجوار، والتي عادةً ما تتلقى تفضيلاً طبيعياً من المستهلكين، والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، بالإضافة إلى سهولة التجارة مع الدول التي تملك أنظمة تجارية متشابهة وبالمقابل تعاني التكتلات التجارية من نقاط ضعف، تضر بالبيئة الاقتصادية لديها، مثل بعض التنازلات التي تُعطى لشركات الدول الأعضاء لممارسة أعمالها على أراضيها وبالتالي تعريض الشركات المحلية لمنافسة غير عادلة أحياناً، والانخراط الاقتصادي المفرط مع دول التكتل.

وأشير هنا إلى أنه أقرَّ قادة دول المجلس في قمة مسقط في ديسمبر2001م الاتفاقية الاقتصادية الجديدة، والتي تمخض عنها تشكيل الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون والذي بدأ العمل به بتاريخ 1يناير (كانون الثاني) 2003م، لمواكبة التطور الشامل للعمل الخليجي. واستعرضت الدراسة مسيرة الاتحاد والذي نجم عنه تحرير التجارة البينية من خلال إزالة العوائق الجمركية وتوحيد الأنظمة والإجراءات الجمركية في دول المجلس.

والاتحاد الجمركي يعتبر خطوة ضرورية للوصول إلى سوق خليجية مشتركة ودعم القوى التفاوضية لدول المجلس مجتمعة للحصول على شروط أفضل مع شركائها التجاريين في مجالي التجارة والاستثمار. حيث إن الدراسة أظهرت أن الاتحاد الجمركي قد تمخض عنه نمو في إجمالي التجارة الخارجية لدول المجلس مع العالم بمعدل بلغ حوالي 9.3 في المائة خلال الفترة 2001و2016م، ليصل حجم التبادل التجاري إلى 891.5 مليار دولار عام 2016م، مقارنةً بـ 234.2 مليار دولار عام 2001م.

ومن شأن ذلك، رفع نسبة مساهمة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون في إجمالي التجارة العالمية لتصل إلى 2.7 % عام 2016 م، مقارنةً بـ 1.9 % عام 2001م ونمو قيمة صادرات دول مجلس التعاون 8.2 في المائة خلال تلك الفترة، ونمو قيمة واردات دول مجلس التعاون بحوالي 10.9 % خلال نفس الفترة، وارتفاع حجم التجارة البينية لدول المجلس لتصل إلى 8.9 % عام 2016م، مقارنةً بـ 5.8 % عام 2001م.

وجاءت الإمارات في المرتبة الأولى من حيث المساهمة في إجمالي حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون عام 2016م، بنسبة 36.8 في المائة، تليها كل من السعودية، عمان، البحرين، الكويت، قطر بنسبة 28.2 %، 18.7 %، 4.5 %، 8.4 %، 3.4 %،على

التكتلات الاقتصادية تشكل 50 % من الاقتصاديات العالمية

نظام «سابر» نموذج ناجح لمكافحة التزوير ويمنع البضائع المغشوشة

الترتيب . واستعرضت الدراسة أيضاً الهيكل السلعي للتجارة البينية لدول مجلس التعاون خلال الفترة 2001 و2016م، حيث استحوذت 10 منتجات على حوالي 57 % من إجمالي التجارة البينية والتي كان أهمها اللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، أجهزة وأدوات آلية وآلات وأجهزة، ومعدات كهربائية، وأجهزة تسجيل صوت وصورة. وألقت الدراسة الضوء على العديد من المؤشرات الأخرى التي تبرز الآثار الإيجابية للاتحاد والتي أهمها مؤشر تمكين التجارة العالمية والذي يأخذ بعين الاعتبار أربعة معايير هي: الوصول إلى الأسواق، وكفاءة وشفافية إدارة الحدود، والبنيات التحتية: وبيئة التشغيل من الناحية التنظيمية والأمنية، حيث حصلت دول المجلس على مؤشرات متقدمة في تلك المؤشرات. وتمثلت مواطن قوة دول مجلس التعاون في المؤشرات الفرعية التي حققت فيها مراكز متقدمة عالمياً، وشملت كلاً من: توافر وجودة البنيات التحتية للنقل، وبيئة التشغيل، وتوفر وجودة خدمات النقل (باستثناء سلطنة عمان)، وتوفر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (باستثناء سلطنة عمان)، وتمثلت مواطن الضعف لدول مجلس التعاون في المؤشرات الفرعية التي حققت فيها مراكز متأخرة عالمياً مقارنةً بالترتيب العام لها، وشملت كلاً من النفاذ للأسواق الخارجية، كفاءة وشفافية إدارة الحدود، النفاذ للأسواق المحلية (باستثناء الكويت وعمان) .وبينت الدراسة أن أكثر العوامل للاستيراد والتصدير في دول مجلس التعاون ارتفاع تكلفة النقل، وارتفاع التكلفة الناجمة عن إجراءات الاستيراد، والمعايير والمتطلبات التقنية المحلية، والتعريفات والحواجز غير الجمركية.

كيف تنظرون إلى أهمية تنافسية وجودة المنتج الخليجي لتعظيم الصادرات إلى الأسواق العالمية ودور الجمارك في تعزيزها؟

تنافسية وجودة المنتج الخليجي، ضروري ومهم والأهم محاربة الإغراق بسبب الصناعات المتدنية والمخالفة للمواصفات والمقاييس، حيث تلعب الجمارك الخليجية دوراً كبيراً وحاسماً في هذا الموضوع، لأن المنتجات الرديئة لها انعكاسات على حماية المستهلك ويحتم علينا تعزيز المنافسة الدولية للمنتجات التي تنطبق عليها شروط منظمة التجارة العالمية، حيث إننا نواجه منافسة شديدة في الأسواق الأوروبية، خاصةً في منتجاتنا من البتروكيماويات بسبب الضرائب المفروضة وعدم وجود الدولة التي لها منتج في قائمة الدول ذات الأفضلية، بسبب أنها تعتقد بأن كل منتجاتنا مدعومة، في حين أنه لا يوجد أي دعم لأي صناعة من الصناعات الخليجية، نحن نطالب بتطبيق قانون منظمة التجارة العالمية، خاصةً فيما يتعلق بالمنتجات الخليجية التي تتوجه إلى الخارج، خاصةً أننا نواجه بصعوبات في أسواق الهند والصين وأوروبا وبالتالي فإن موضوع مفاوضاتنا المقبلة بين الدول الخليجية ودول العالم، ستبحث مكتسباتنا الخليجية، وبالتالي لدينا جودة في منتجاتنا الوطنية وإذا كانت هناك منتجات لا تتمتع بها ولا بالشفافية يجب معاقبتها ولكن «صُنع في الخليج» من وقت بعيد لها رواج والدليل على ذلك الطلب الكبير على المنتجات الخليجية خاصةً السعودية منها. وهناك جهود مستمرة لإحكام العمل والضوابط ما بين الجمارك والوزارات والهيئات والجهات ذات الصلة لتضافر كل الجهود، فالجمارك السعودية مثلاً عملت نظام جديد اسمه «سابر» لضمان التواصل بين مصدري شهادات المطابقة والجمارك لضمان عدم تزويرها وعدم تمرير البضائع المغشوشة.

ما مدى أهمية الجهود الخليجية المشتركة الهادفة لتجويد منتجاتها وتسويقها دولياً ؟

هناك جهود خليجية مشتركة وناجحة تتمثل في الاستراتيجيات الخليجية المشتركة في مجالات التقييس والاعتماد، لتعزيز تفاعلية تجمع كل الأطراف ذوي العلاقة بجودة الإنتاج، وتبقى عملية التوعية بقيمة الجودة المضافة للمنتج، كفرصة حقيقية

للمساهمة في نقل أفضل ممارسات الجودة في الإنتاج والإدارة وسلاسل الإمداد والخدمات المساندة للقطاع الصناعي، وتوطين تلك الممارسات وتطويرها بما يساهم في تحقيق الأهداف والتوجهات لتطوير بنيات تحتية مستدامة للجودة، لأهمية الجودة في تطوير صناعات مستقبلية واعدة، لتسهيل كافة المُمَكِنات التي تتيح للقطاع الصناعي وللمستثمر بيئة تنافسية من خلال تعزيز بيئة الابتكار الصناعي وتعزيز الإنتاجية وبناء القدرات ومنظومة التمويل والبنيات التحتية للجودة وتعزيز سلاسل الإمداد، ولذلك فإن الشراكة الاستراتيجية لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاءت امتداداً لتعزيز التكامل ودعم مسيرة العمل الخليجي المشترك بما يساهم في تنمية جسور التواصل والعلاقات الاقتصادية والاستراتيجية ومجالات التعاون ذات الاهتمام المشترك، ومثل هذا المجهود يثمر عن توحيد السياسات والتشريعات التجارية والصناعية والجمركية الخليجية وإنجازاتها الواعدة في مجالات التقييس وتوحيد أنشطته بدول الخليج ويساهم في تطوير البنيات التحتية للجودة وتعزيز تنافسية الصناعات الخليجية على المستوى الدولي.

ما واقع القطاع الصناعي ومساهمته في الناتج الإجمالي المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي؟ وما توقعاتكم لحجم الاستثمار الصناعي ؟

إن دول مجلس التعاون الخليجي تطمح إلى رفع مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي الإجمالي إلى 25 % بحلول عام 2020م، مقارنةً مع حوالي 10 % في الوقت الحالي، وبنسبة مساهمة لا تتجاوز 7.7 % عام 1990م ،وهذه المساهمة بنيت على أساس توقعات باكتمال البنيات التحتية للمشروعات الصناعية، ودخول القطاع الصناعي في صناعات جديدة في المنطقة في المستقبل، خاصة في صناعات توطين السكك الحديدية والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التكميلية بزيادة حوالي 4 إلى 5 %خلال الأعوام المقبلة بمعدل 1 %سنوياً. من المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار الصناعي في دول مجلس التعان الخليجي، قرابة تريليون دولار بحلول عام 2020م وذلك بعد انتهاء دول المجلس من تجهيز المدن الصناعية التي يُجرى العمل فيها في الوقت الراهن، مقارنةً مع حوالي 323 مليار دولار حالياً . كيف تنظرون إلى أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم الصناعات والشركات الصغيرة والمتوسطة بالخليج؟ مما لا شك أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص مهمة جداً وضرورية لدعم الصناعات والشركات الصغيرة والمتوسطة، في دول مجلس التعاون الخليجي، وهو قد ينسحب على البلاد العربية، لأنها تلعب دوراً محورياً في رفع معدلات الصناعة ومساهمتها في الناتج الإجمالي المحلي، ولكن للحصول على ذلك لابد من معرفة أن ذلك مرتبطاً بعدة برامج إصلاحية في الهيكل الاقتصادي العام، في دول مجلس التعاون، أولاً الهيكل الاقتصادي يجب أن يؤكد على عملية الشراكة المستقبلية بين القطاعين العام والخاص، باعتبار أن المحرك الخاص هو المحرك للنمو الاقتصادي الخليجي بشكل أو بآخر، واعتباره هو المحرك وبدون ذلك لن تكون هناك قائمة للقطاع الصناعي ، فالقطاع الصناعي حتى ينهض نهوضاً كاملاً لابد من أن يكون توجه الدول الخليجية بشكل جيد بنفس طريقة السعودية، إن لم تكن أسرع من ذلك، يعني أولاً: دعم الصادرات في القطاع الصناعي من ناحية إعداد دراسات الجدوى ومساعدة أصحاب المشاريع وأصحاب الابتكارات ورواد الأعمال بحيث تتعلق بدارسة السوق الخليجي، ثانياً: لابد أن يكون هناك دعم للصادرات الخليجية بأن تتوسع فيها وتنهج نهج السعودية في دعم الصادرات لتحفيز القطاع الصناعي، لإنتاج أكبر حجم بمواصفات وجودة عالية حتى تنافس في الأسواق العالمية، ثالثاً: تشجيع الصناعات التكاملية، أي فتح الباب أمامها، في الصناعات الكبرى مثل صناعة النفط والغاز والبلاستيك والطائرات.

10 منتجات استحوذت على 57 % من إجمالي التجارة البينية الخليجية

التدقيق اللاحق للبيانات الجمركية..

ضمان تحصيل الإيرادات المستحقة والتزام المستوردين

يعد التدقيق اللاحق واحداً من أولويات عمل ومهام الجمارك السعودية، لذا أفردت له هيئة الجمارك إدارة قائمة بذاتها لتقوم بهذا الدور الحيوي، وهي إدارة يعول عليها في ضبط التحصيل الجمركي ورفع الإيرادات، من خلال عملية ديناميكية مستمرة ذات علاقة بالتدقيق الحسابي المالي ويمكن إجراؤها في أي وقت للتأكد من معلومات عملية الاستيراد وقيمة الفواتير والقيمة الجمركية.

الإدارة تسعى لاكتشاف فروقات بـ3 مليارات ريال حتى نهاية 2019م

النشأة والأهداف

تمَّ اعتماد الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للتدقيق الجمركي المتضمن إنشاء إدارة التدقيق اللاحق بمفهومه الشامل بما يتوافق ومبادرات برنامج التحول الوطني، ضمن رؤية المملكة 2030 وذلك بموجب القرار الإداري رقم 77776 في 1437/1/11 هـ.

وتسعى الإدارة إلى تحقيق العديد من الأهداف تتمثل في تحديد مدى التزام المستوردين بالأنظمة واللوائح الجمركية والتعليمات والقيود والاشتراطات الصحية والأمنية وغيرها والتأكد من تحصيل الإيرادات المستحقة، وتدارك الأخطاء، ومعالجة عدم استيفاء الرسوم الجمركية على الوجه الصحيح.

كما تعمل الإدارة على التحقق من دقة ومطابقة تفاصيل البيانات الجمركية للبيانات والمعلومات المدونة في السجلات المحاسبية للمستورد وفقاً لمتطلبات الجمارك، استحداث قواعد بيانات جديدة ومعايير وأهداف للمستوردين والأصناف المحتملة للمراجعة والتركيز عليها، إضافةً إلى تطوير الأداء الجمركي من خلال التقارير والنتائج والمعلومات المتعلقة بعمليات التدقيق اللاحق ورفع تقارير دورية للإدارة العليا بذلك لتصحيح السلبيات ومعالجة الأخطاء.

ومن ضمن الأهداف التي تعمل على تحقيقها إدارة التدقيق اللاحق التأكد من أنه تمَّ الإفصاح عن البضائع الخاضعة لضوابط استيراد وتصدير معينة بما في ذلك البضائع الممنوعة والمحظورة والرخص والحصص وتسهيل حركة التجارة الدولية لقطاع التجارة.

ما هو التدقيق اللاحق؟

التدقيق اللاحق هو فحص منظم للنظم التجارية وعقود البيع والسجلات المالية وغير المالية والمخزون وغيره من الأصول كوسيلة لقياس وتحسين الامتثال، وعملية حسابية بحتة لن تمنع المستوردين من التصرف في البضائع.

ويعالج التدقيق اللاحق جوانب كثيرة للرقابة الجمركية، مثل التحقق من تحصيل الإيرادات الجمركية على الوجه الصحيح وتسهيل حركة التجارة.

وقد عرَّفت منظمة الجمارك العالمية المراجعة اللاحقة (التدقيق اللاحق) بأنها : « فحص منظم ومفصل للأنظمة التجارية وعقود المبيعات والسجلات المالية وغير المالية والمعاينة الفعلية للبضائع وكافة الأصول الأخرى الخاصة بشركة ما، بالإضافة لكونها وسيلة لقياس وتحسين الامتثال».

أدوار رئيسة

تقوم إدارة التدقيق اللاحق بأربعة أدوار رئيسة، أبرزها التخطيط ويتم من خلاله تطوير التوجه الاستراتيجي لإدارة التدقيق اللاحق مع إنشاء إطار إدارة الأداء وأنظمة إعداد التقارير المتعلقة بالأداء وهو مسؤول عن تحديد ورصد خطة التدقيق السنوية القائمة على المخاطر.

إلى جانب التدقيق المكتبي والذي يتم من خلاله إجراء عمليات التدقيق المكتبي من أجل تحديد أوجه التناقض وإعداد التقارير بشأن النتائج، وهناك التدقيق الميداني، ويتم من خلاله إجراء عمليات التدقيق الميداني، ويشمل ذلك الزيارات الميدانية في مقار الجهات الخاضعة للتدقيق وجمع مزيد من المعلومات من المقابلات والفحوصات المادية وتحديد أوجه التناقض وإعداد التقارير بشأن النتائج.

ومن الأدوار التي يقوم بها التدقيق اللاحق ضمان الجودة، حيث يتولَّى عدداً من المسؤوليات أهمها: «وضع السياسات المرتبطة بإدارة التدقيق اللاحق بما يتماشى مع المتطلبات الموضوعة بواسطة الجمارك السعودية والمنظمات الدولية الأخرى، أي (منظمة الجمارك العالمية) ورصد التزام الموظفين بالسياسات الموضوعة وتحديد معايير الجودة وتنسيق احتياجات التدريب وتنفيذ التدريب بالنسبة لإدارة التدقيق اللاحق».

إنجازات وطموحات

وحققت الإدارة منذ إطلاق المبادرة العديد من أوجه التقدم فيما يخص بناء استراتيجية الإدارة وهيكلها التنظيمي وتطوير الأنظمة واللوائح، بالإضافة إلى رفع مستويات الالتزام لدى عملاء الجمارك، وتتوقع الإدارة تحقيق رؤيتها المتمثلة في (وصول إدارة التدقيق اللاحق إلى أقصى مستوى من الكفاءة والفعالية على المستوى الإقليمي كي تتيح تحقيق رؤية الجمارك السعودية في أن تصبح منصة عالمية للخدمات اللوجستية)، وذلك من خلال العمل على رسالتها المتمثلة في (حماية الاقتصاد وتوليد الإيرادات وتسهيل التجارة وتحقيق الحد الأقصى من امتثال التجار من خلال إجراء عمليات تدقيق لاحق تتسم بالكفاءة والفعَّالية، وفقاً للقواعد الجمركية وأفضل الممارسات الدولية).

استقلالية الإدارة

وتعتبر إدارة التدقيق إدارة مستقلة تتبع مباشرةً لمساعد المحافظ لشؤون الإيرادات وتستعين ببعض الإدارات الأخرى لإنهاء الإجراءات كما هو الحال مع إدارة المخاطر من أجل تحديد اتجاهات المخاطر التي يمكن أن تعالجها إدارة التدقيق اللاحق.

كما تستعين بإدارة القيمة لمنع التلاعب في القيمة واتجاهاته والمساعدة الفنية في الحالات التي يتم اكتشافها وبإدارة التعريفة من أجل بنود التعريفة التي تمثل خطورة ويمكن التلاعب فيها بغرض التهرب من الرسوم أو التهرب من القيود والمساعدة الفنية في الحالات العملية. وبإدارة الاتفاقيات لمتابعة ما يستجد من اتفاقيات وشروط تطبيقها والمساعدة الفنية في ضوابط التطبيق.

كفاءة العمل

تضمن آلية عمل التدقيق اللاحق كشف الحالات المحتملة للتهرب من الرسوم الجمركية، حيث يتم خلال خضوع الشركة للتدقيق القيام بعمل تدقيق شامل لجميع مستوردات الشركة لخمس سنوات سابقة لحالات التهريب.

وتسعى الإدارة إلى اكتشاف فروقات جمركية في سبيل تحقيق الإيرادات المستحقة للدولة بـ3 مليارات ريال حتى نهاية 2019م ومن أجل ضمان أعلى معايير الجودة في العمل يتلقى الموظفون بالإدارة دورات خاصة صمّمت لتلبي احتياجاتهم المعرفية للقيام بأعمالهم المنوطة بهم والقيام بجولات ميدانية على المنافذ الجمركية في سبيل تسريع آلية التعلم لدى المدققين بالإدارة.

الصلاحيات الممنوحة لفرق إدارة التدقيق اللاحق لتنفيذ مهامهم، وهل هناك قبول لهذه الفرق من قبل عملاء الجمارك؟

وتمنح الأنظمة واللوائح الجمركية القائمين على التدقيق السلطة والصلاحيات لإجراء التدقيق في منشأة الجهات الخاضعة للتدقيق، وتشمل هذه الصلاحيات: « دخول وتفتيش منشآت الجهات الخاضعة للتدقيق وفحص السجلات والأنظمة وفحص البيانات التجارية ذات العلاقة بالبيانات الجمركية والقوائم المالية وطرح الأسئلة والاستفسارات على مسؤولي الشركات الخاضعة للتدقيق ورفع الوثائق والسجلات التجارية والاحتفاظ بها، تفتيش وأخذ عينات من البضاعة وجرد المخازن، كما يعد موظفو الإدارة أثناء قيامهم بأعمالهم من رجال الضبط القضائي وذلك في حدود اختصاصاتهم.

وللإدارة اتخاذ الإجراءات المناسبة للتحري عن التهريب داخل الدائرة الجمركية وخارجها، وفقاً للقواعد التي يحددها الوزير أو الجهة المختصة.

وفي حال جهة ما اعترضت أو منعت فريق إدارة التدقيق اللاحق من عملية مراجعة هذه الجهة في مثل هذه الحالة يوجه للشركة خطاب عدم التعاون، وتوقف خدمات الشركة وتغريمها في حال الاستمرار بعدم التعاون، كما يمكن الاستعانة بالقوى الأمنية لتسهيل مهام فريق التدقيق.

دورات خاصة للموظفين بالإدارة من أجل ضمان أعلى معايير الجودة

محمد الهبدان

جمرك مطار الملك خالد الدولي

الإفصاح عن المبالغ المالية.. ضرورة أمنية واقتصادية

أولت الهيئة العامة للجمارك اهتماماً لمسألة إفصاح المغادرين والقادمين إلى أراضي المملكة من المنافذ المختلفة عن المبالغ والمشغولات الذهبية التي تصل مبلغ 60 ألف ريال فأكثر واهتمت لهذا الأمر، وتحرص الهيئة دائماً على تطبيق كافة القوانين في هذا الاتجاه التزماً بالمواثيق والقوانين الدولية.

ويأتي اهتمام الجمارك بهذا الإجراء والتشديد عليه من واقع دورها في حماية المواطن وأمنه من استغلال الأموال مجهولة المصدر في الاتجار والترويج للمخدرات وحماية للاقتصاد الوطني من الأموال المشبوهة وغسل الأموال، لذلك يحرص رجال الجمارك في كافة المنافذ على تبصير المسافرين بهذا الأمر.

وفي عام 2012م تمَّ إطلاق برنامج الإفصاح عن المبالغ النقدية ويهدف البرنامج الى توفير قاعدة بيانات لاستخدام جهات، مثل البنك المركزي ووزارة الداخلية عن المبالغ التي تمر عن طريق منافذ الدولة ويتكون النظام من واجهة يقوم المسافرون بالإفصاح عن المبالغ النقدية التي بحوزتهم سواءً كانت على شكل (حوالات، أموال محمولة، شيكات وما إلى ذلك) ويقوم موظف خاص في المنفذ بإدخال هذه البيانات على النظام.

وتطبيق نظام الإفصاح يتطلب تنسيقاً بين الهيئة العامة للجمارك، والجهات ذات العلاقة، لضمان تنفيذ سلطات القانون، والنيابات العامة ووحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة، وأحد مظاهر هذا التنسيق هو عقد اجتماعات وندوات وحلقات دراسية مشتركة للاتفاق على طريقة تطبيق النظام والإجراءات الضرورية لحسن التنفيذ لما فيه مصلحة للمملكة.

ومن المعروف أن عدم الإفصاح عن حمل المسافرين 60 ألف ريال فأكثر، أو ما يعادلها من المجوهرات؛ يعرضهم لمصادرة نصف قيمة المضبوطات، لذلك يلزم

الإفصاح وتعبئة نموذج الإقرار للمسافرين، عند حملهم المبلغ المذكور، أو ما يعادله من الأموال أو المجوهرات أو السبائك الذهبية، أو الأحجار الكريمة والمجوهرات المشغولة أو المعادن الثمينة".

وعدم الالتزام بتعبئة نموذج الإقرار، يعرض المسافر المخالف لعقوبات قد تصل إلى مصادرة 50% من قيمة المضبوطات، كما تتضمن غرامة تصل إلى 25% من قيمة المضبوطات في المرة الأولى، و50% عند تكرار المخالفة، طبقاً لنظام مكافحة غسل الأموال الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/20)، بتاريخ 1439/2/5هـ. ويواجه رجال الجمارك في هذا الأمر تحديات تتمثل في عدم إلمام شريحة كبيرة من المجتمع بمخاطر غسل الأموال، وعدم معرفة شريحة كبيرة من المواطنين والمقيمين بإلزامية تعبئة نموذج الإفصاح في حال المغادرة والقدوم عند حمل المبالغ النقدية أو المعادن الثمينة.

إلى جانب حضور المسافر للمطار قبل وقت قصير من إقلاع الرحلات المغادرة اعتقاداً بأن ذلك ربما يمكِّنه من تجنب إجراءات الإفصاح.

إن تطبيق نظام الإفصاح عن المبالغ النقدية بحوزة المسافرين يهدف إلى تعزيز قاعدة البيانات الإحصائية في المملكة وتشجيع الاستثمار عن طريق توفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات إلى الدولة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المنشودة، كما يعزز نموذج الإفصاح عن المبالغ النقدية في ظل النظام الجديد من مكانة السعودية في محيطها الإقليمي والدولي.

ونظام الإفصاح عن المبالغ النقدية والأدوات النقدية هو غرض إحصائي بما يتماشى مع المعايير والأنظمة الدولية في هذا الشأن، ومعمول به في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وزيادة قيمة الحد الأدنى للإفصاح ليس له أي علاقة بالأحداث السياسية العالمية وإنما ترتبط بالأدوات والمعايير الدولية التي تلتزم بها السعودية.

وقانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي نص على وجوب قيام جميع المسافرين القادمين للدولة بالإفصاح عن المبالغ النقدية التي بحوزتهم التي تزيد عن 60 ألف ريال أو ما يعادلها من العملات الأخرى والشيكات السياحية، وطالبهم بتعبئة نموذج الإفصاح المعد لذلك وفقاً لنظام الإفصاح عن المبالغ النقدية المعمول به ، ولا يسمح لمن يقل عمره عن 18 عاماً بإدخال المبالغ التي تفوق الحد المذكور وتضاف الأموال التي بحوزته إلى الحد المسموح به لولي أمره إذا كان مصاحباً له.

وتمَّ وضع الإرشادات الكافية في المنافذ المختلفة التي توضح المبالغ النقدية والأدوات النقدية والمالية لحامله والمطلوب الإفصاح عنها، بعدد كافٍ من اللغات، كما تم توزيع كميات كافية من نماذج الإفصاح الموحدة على المنافذ المختلفة لتوفيرها للمسافرين القادمين والمغادرين الراغبين في الإفصاح عن المبالغ النقدية والأدوات النقدية والمالية لحامله.

واضطلاعاً بدورها التوعوي والتثقيفي، دأبت الجمارك السعودية على توعية المسافرين بصورة راتبة وخلال فترات متقاربة بضرورة الإفصاح مستخدمين في ذلك كافة وسائل الإعلام ووسائط ومنصات التواصل الاجتماعي، حتى تصل رسالتها في هذه المسألة للجميع وتتضمن الرسائل عدة نصائح للمغادرين والقادمين لدى بوابات مطارات المملكة وموانئها ومنافذها البرية، على رأسها الإفصاح عن المبالغ المالية التي بحوزتهم كشرط أساس للسماح لهم بالعبور بالمبالغ المحددة، وحتى لا يقع تحت طائلة القانون بدعوى تهريب الأموال.

التجارة البينية..

تعزيز العلاقات الجمركية وتيسير للحركة التجارية العربية

سيظل تحرير وتنمية التجارة العربية البينية وتعزيز فرص التكتل والتكامل العربي بهدف الاندماج مع الاقتصاد العالمي، تحدّياً كبيراً ومتجدداً لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، تيسيراً لحركة التجارة وانسجاماً مع متطلبات العولمة والانفتاح الاقتصادي، وخياراً حيوياً وحيداً لا مناص منه.

معالي وزير المالية: التجارة العربية البينية تعاني بعض العوائق الجمركية وغير الجمركية

السفير د. كمال حسن على: الصادرات البينية العربية ارتفعت من 15 مليار إلى 99 ملياراً دولار خلال 19 عاماً

يعكس توقيع المملكة في فبراير الماضي على اتفاقية التعاون الجمركي العربي التي تستهدف تعزيز التعاون بين الإدارات الجمركية العربية لتبادل المعلومات وتسهيل التجارة البينية بين الدول العربية، حرص المملكة على توثيق أوجه التعاون بين إدارات الجمارك في الدول العربية، لما لهذا التعاون من تأثير فعَّال على المجالات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، ودعم فرص ازدهار وتنمية التجارة البينية العربية وتمكين سلطات الجمارك العربية من الاستجابة للتغيرات والتطورات التي تطرأ على التجارة الدولية، فضلًا عن بناء القدرات وحماية حقوق الملكية الفكرية ومكافحة الغش التجاري والتقليد ومكافحة غسل الأموال.

التجارة العربية البينية

ظلت تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية، ولقد اتَّخذت الدول العربية عدداً من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية، أهمها إبرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية، وكانت أولى اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت قد وقعت في إطار الجامعة العربية عام 1953م، ثمَّ جاء قرار السوق العربية المشتركة الذي صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964م، ثمَّ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981 والتي ترجمت أسس استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان عام 1980م، مروراً باتفاقية إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى عام 1997، ووصولاً إلى اتفاقية التعاون الجمركي العربي 2017م، التي تستهدف تعزيز التعاون بين الإدارات الجمركية العربية لتبادل المعلومات وتسهيل التجارة البينية بين الدول العربية.

وفيما لم يكن تنفيذ هذه المبادرات والاتفاقيات بالمستوى المطلوب بحسب المختصين والمراقبين، إلا أن إطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، خطوة كبيرة، تميّزت باختلافها عن برامج التعاون العربي الاقتصادي السابقة، كونها حققت برنامجاً تنفيذياً يحدد الواجبات على أساس واقعي، من قبل عدد من الدول العربية منذ البداية، كما أنَّها تميّزت ببرنامج زمني يحدد الالتزامات الناشئة عنها، لذلك اكتسبت أهمية خاصة لما قد توفره من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة، ومع مختلف التكتلات التجارية الدولية.

توحيد الأسواق العربية

كما أنَّ توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية والقطاعات الأخرى المرشحة لمواجهة

8.2 % نمو سنوي للتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2003ـ 2016م

تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وسوف تعزز المنطقة عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب وتدفق الاستثمار بين الدول الاعضاء وتجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج، بالإضافة إلى الاستفادة من كبر حجم الأسواق العربية وقيام استثمارات عربية مشتركة، مما يساهم في عملية النمو والتنمية العربية التي ستؤدي في النهاية الى تحقيق السوق العربية المشتركة.

وفي ضوء قيام الدول العربية بتحرير التجارة البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإزالة التعرفة الجمركية على الواردات العربية، فقد ارتفعت قيمة التجارة العربية البينية (الصادرات البينية + الواردات البينية) في وقتها من (72) مليار دولار عام 1999م إلى (3.31) مليار دولار عام 2000م وبنسبة نمو بلغت (9.15%)، وارتفعت من (5.33) مليار دولار عام 2001م إلى (6.39) مليار دولار عام 2002م وبنسبة نمو بلغت (2.18%)، وبلغت خلال عام 2002 م، ما نسبته (5.9%) من إجمالي التجارة الخارجية العربية والبالغة (3.416) مليار دولار (استناداً الى التقرير الاقتصادي العربي الموحد/ أيلول 2003م)

والواقع اليوم أن ثمة مشاكل ومعوقات واجهت خطط وبرامج التكامل العربي تتراوح ما بين مشاكل بنيوية متمثلة في ضعف الهياكل الإنتاجية العربية، بالإضافة إلى الخلافات السياسية والأيديلوجية والقيود غير الجمركية والاشتراطات والمواصفات والقيود الإدارية التي تحكمها، ولكن مع ذلك ستظل البلدان العربية لا تستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، ما لم يحدث بينها تناغم وتجانس لتصبح قوة اقتصادية فاعلة، خاصة وأن التجارة البينية هي السبيل الأمثل لتحقيق ذلك.

معوقات التجارة البينية

واجهت مسيره التعاون الاقتصادي العربي على مدار العقود الماضية، مجموعة من العراقيل والمشاكل التي وقفت حائلاً دون زيادة حجم ومستويات التجارة العربية البينية، وهم ما يؤثر واقعياً على التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي للمنطقة، والتي تحول دون الاستفادة الجدية لقطاع الأعمال العربي من التسهيلات والامتيازات التي يوفرها هذا المشروع العربي الطموح، فهناك صعوبات عديدة تواجه تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فمنها ما هو ناجم عن اختلالات مستويات التنمية الاقتصادية بين البلدان العربية، ومنها ما هو متعلق بالمستوى الذي بلغته كل منها في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية وانعكاس الخلافات السياسية على إقامة برامج التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، إلا أنَّ المسألة الأساسية هي في مدى التزام الدول العربية بشكل جدي بتنفيذ البرنامج التنفيذي للمنطقة.

واستناداً الى الدراسات والمسوحات الميدانية التي قامت بها

تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي

غياب الشفافية والمعلومات أبرز معوقات التعامل أو التبادل التجاري بين الدول

الجامعة العربية لمعرفه المعوقات والمشاكل التي وقفت في الماضي ولا تزال في وجه زيادة التجارة العربية البينية، فإنَّ هذه المشاكل تتمثل في القيود غير الجمركية التي تعتبر عقبة أساسية لا يمكن التقليل من أثرها في تأخير تنفيذ أهداف المنطقة وتكاد تفوق في تأثيرها العقبات الأخرى وتشمل هذه القيود، القيود الفنية والإدارية والنقدية، بالإضافة إلى تأثر التعاون الاقتصادي العربي بالخلافات والأجواء السياسية القائمة بين الدول العربية، وكذلك اعتماد معظم اقتصاديات البلدان العربية على الإيرادات الجمركية في تغطية احتياجاتها المالية والتنموية والتي تشكل أهم مصادر الدخل المالي لهذه الدول.

غياب الشفافية

وفي ذات الجانب تضيف دراسة جزائرية لتلك المعوقات مشكلات أخرى من شاكلة غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل أو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يخص بالإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية المختلفة، التمييز في المعاملة الضريبية، القيود غير الجمركية، وتشمل القيود الفنية، القيود الإدارية، القيود النقدية والمالية، المغالاة في طلب الاستثناءات وكذلك فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية،وضعف بعض المقومات وتأتي في مقدمتها وسائل النقل البري والبحري.

كما أضافت إلى تلك المعوقات مشكلة ضعف الهياكل الاقتصادية العربية من جهة وتشابهها من جهة أخرى، مما أدّى إلى تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها البعض، واستمرار بقاء الدول العربية على هامش النظام التجاري الدولي بنسبة متواضعة جداً من حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات وأخيراً غياب أو ضعف قطاع الخدمات في المنطقة.

التجارة البينية وإدارات الجمارك

تعتبر إدارات الجمارك من أهم السلطات الحكومية بدول العالم نظراً للدور الكبير والخطير الذي تقوم به، فضلاً عن دورها في تحصيل الرسوم الجمركية التي تمثل رافداً مهمًا للدخل القومي، إلا أنَّها تواجه ضغوطاً شديدة ومتزايدة من المجتمع التجاري المحلي والدولي في ظل عصر العولمة وتحرير التجارة، بل وأصبح من واجبات السلطات الجمركية في الحقبة الأخيرة، تشجيع التجارة كمطلب أساس لمنظمة التجارة العالمية وهو الأمر الذي يتطلب منها إحداث توازن بين الرقابة من جهة وتسهيل الإجراءات الجمركية لتشجيع وتيسير حركة التجارة وجذب الاستثمارات من جهة أخرى.

وفي ذات الجانب يبيّن معالي محمد الجدعان وزير المالية أنَّ التجارة العربية البينية تعاني من بعض العوائق الجمركية وغير الجمركية، مشيراً إلى ظهور بوادر بعدم التزام من بعض الدول في تطبيق الإعفاءات المقررة على السلع المتبادلة، وتبني البعض الآخر سياسات تجارية حمائية، مطالباً بإيجاد آلية لضمان التزام الدول الأعضاء بتنفيذ ما التزمت به.

ويؤكد معاليه في كلمته أخيراً أمام الاجتماع الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية 29،على إنجازات المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال خمسين عاماً، حيث عقدت العديد من الاتفاقيات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال الاتفاق على برنامج تنفيذي لها وقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، داعياً إلى مزيد من الجهود للوصول إلى المنطقة التجارية المتكاملة بما يواكب عولمة النشاط الاقتصادي وتحرير التجارة العالمية.

ومن جهته يقول السفير د. كمال حسن على الأمين العام

المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية :» إن أهم الإنجازات التي ترتبت على التبادل التجاري بين الدول العربية، هو ارتفاع ونمو حجم التجارة البينية بين دول المنطقة، فعلى سبيل المثال ارتفعت الصادرات البينية للدول الأعضاء من 15 مليار دولار عام 1997م إلى نحو 99 مليار دولار عام 2016م وذلك بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 14% وهو معدل كبير بكل المقاييس ونفس الحال في جانب الواردات،» مؤكداً ازدياد أهمية التجارة العربية البينية لتمثل نحو 12% مقابل5% قبل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
ويشير إلى أن أهم أهداف منطقة التجارة الحرة، وضع أساس لإقامة تكتل اقتصادي أكثر عمقًاً ومن ثمَّ فقد عملت الدول العربية على الإعداد لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، وبالفعل قطعنا شوطًاً في إطار إقامته، مشيراً إلى توقيع المملكة العربية السعودية، مؤخراً على اتفاقية التعاون الجمركي العربي والتي تستهدف تعزيز التعاون بين الإدارات الجمركية العربية، لتبادل المعلومات وتسهيل وتنمية التجارة البينية بين الدول العربية، ولتكون بذلك الدولة الثانية التي توقع على الاتفاقية بعد المملكة الأردنية الهاشمية، لافتاً إلى أن هذه الاتفاقية ستساهم عند دخولها حيز النفاذ في معالجة الصعوبات والعقبات التي تواجه نفاذ المنتجات العربية إلى الأسواق العربية وتيسير الإجراءات الجمركية فيما بينها، موضحاً أن الاتفاقية ستدخل حيز التنفيذ بعد توقيع 7 دول عربية عليها.

الاتحاد الجمركي الخليجي

كشفت دراسة أعدها اتحاد غرفة دول مجلس التعاون الخليجي مؤخراً تحت عنوان «جهود استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون الخليجي .. المسيرة والتحديات والحلول المقترحة»، أنَّ التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي شهدت نمواً كبيراً بعد تشكيل الاتحاد الجمركي الخليجي، بنسبة بلغت حوالي 8.2 % سنوياً خلال الفترة 2003ـ 2016م، حيث أصبحت تسهم بحوالي 8.9 % في عام 2016 م، مقابل 5.8 في عام 2003م.
وفي هذا الإطار يبرز دور ومساهمة الاتِّحاد الجمركي الخليجي كأنموذج عمل متقدم وعملي في مجال دعم وتنمية التجارة البينية الخليجية، حيث قفز حجم التجارة البينية بين دول الخليج من 6 مليارات دولار في عام 1984م إلى 110 مليارات دولار في عام 2012م ومن ثم إلى 121 مليار دولار في عام 2013م، لذلك يرى المراقبون أن الاتِّحاد الجمركي الخليجي أصبح يشكّل نواة حقيقية لبناء قوة اقتصادية وتفاوضية في مجال الاستيراد والتصدير، ودعم المنتجات المحلية، ورسم سياسات موحدة تمكّن دول المجلس من تعزيز البنية التحتية الاقتصادية في مختلف القطاعات.
والواقع أن قيام الاتحاد الجمركي ساهم في توحيد اللوائح والقوانين المتعلقة بالتجارة، ومن بينها قانون الجمارك الموحَّد ولائحته التنفيذية، والذي يطبق في جميع جمارك دول المجلس، كما أسهم في توحيد الإجراءات والنماذج الجمركية، وميكنة العمل الجمركي والربط الآلي بين جمارك الدول الأعضاء، مما كان له الأثر الواضح في إزالة الحواجز الجمركية وسرعة وانسيابية انتقال الركاب والبضائع بين دول المجلس، وبالتالي زيادة حجم التجارة البينية بين دول مجلس التعاون، كما أسهم في توحيد مواقف دول المجلس في الأمور الجمركية في كل المحافل الدولية والتجمعات الاقتصادية.

القيود غير الجمركية تعتبر عقبة أساسية في وجه زيادة التجارة العربية البينية

دور التعاون وتبادل الخبرات

في تعزيز مجالات العمل الجمركي

تتزايد يوماً بعد يوم أهمية التعاون وتبادل المعارف والخبرات بين الهيئات الحكومية، كإدارات وسلطات الجمارك والجهات ذات العلاقة والقطاع الخاص، للإضطلاع بمسؤولياتها ودعم مسيرة أعمالها وإزالة ومعالجة أية معوقات تواجهها بما يحقق الأهداف التنموية الاستراتيجية ويرتقي بالأداء ويعزز من كفاءته.

منظمة الجمارك والتعاون

في سياق مسؤولية الجمارك حول العالم في تأمين وتمكين وتحسين بيئة الأعمال وجعلها بيئة آمنة ومستدامة من خلال تشجيع النشاط التجاري المشروع مثل تبسيط الإجراءات وتسهيل حركة البضائع والمسافرين وتعزيز النزاهة، وفي الوقت نفسه، مكافحة الغش والتقليد والاتجار غير المشروع والتصدي للتهديدات التي تعرض صحة الشعوب وسلامتها وأمنها للخطر، تبرز تأكيدات منظمة الجمارك العالمية على أهمية التعاون وتبادل المعارف والخبرات، لتأمين كافة أوجه بيئة الأعمال التي تنبثق عن أطر إنفاذ الاتفاقيات الدولية ومنظمة التجارة الدولية، وتنظيمات وأدوات ومبادرات منظمة الجمارك العالمية لتيسير وتسهيل سلسلة الإمداد في التجارة الدولية، والتبادل السلس والأمن للمعلومات.

إن زيادة التعاون البيني بين إدارات الجمارك من جانب والجهات الحكومية المحلية والمجتمعية والقطاع الخاص من جانب اخر، هدف استراتيجي ظلت تُوصي به منظمة الجمارك العالمية كافة الإدارات الجمركية حول، العالم بهدف تعزيز الشبكة العالمية للتعاون الجمركي من أجل تيسير المبادلات التجارية من خلال تبادل المعلومات والخبرات، بهدف تنسيق الجهود بين الأطراف لتيسير وتسهيل التجارة وتحسين الأنظمة الجمركية وتطوير كفاءتها، ودعم التنمية الاقتصادية للدول.

كما تُوصي باستمرار بالتواصل والتشاور مع الوزارات المكلفة بالسياسات التجارية، فيما يخص مسائل الاستثمارات الجديدة والضرائب وكذلك التعاون بين الإدارات الجمركية والشركات من أجل المضي قدماً نحو إقامة علاقات تعاون راسخة وقوية مع الفاعلين التجاريين المشروعين من أجل توفير المعلومات والمساهمة في ضمان سلامة وأمن متزايدين للإيرادات الضريبية وتحصيلها الفعال وتشجيع تيسير المبادلات التجارية للفاعلين المعتمدين، ومكافحة الغش التجاري، وتعزيز الاستثمارات والحد من الفقر.

التعاون المشترك

وفي هذا الشأن يشير أمين عام منظمة الجمارك العالمية إلى أن التعاون المشترك بين إدارات الجمارك، على الصعيدين الدولي والوطني، لضمان التفاهم المتبادل والإجراءات المنسقة، وكذلك مواءمة العمليات والبرامج عند الحاجة، لمواكبة تعقيدات سلاسل القيمة الاقتصادية، فإن التعاون وتبادل المعلومات هما عاملان حاسمان في تيسير التجارة المشروعة،

زيادة التعاون بين إدارات الجمارك والجهات الحكومية والقطاع الخاص هدف استراتيجي

وهو الأمر الذي يدعونا دائمًا للتأكيد على أهمية التواصل والتشاور في المجتمع الجمركي من أجل تعزيز استراتيجيات الاتصال وتبادل المعلومات من أجل تعاون أفضل نشر الوعي بالدور الحيوي الذي تلعبه الجمارك في التجارة والازدهار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

والواقع أن التواصل والتشاور هو عملية تشاركية تعزز التعاون، وحيث أن الجمارك تقع في مركز شبكة العلاقات، فإن تطوير إستراتيجية سليمة للتواصل الداخلي والخارجي تعزز الشفافية وتسهل الحوار وتبني الثقة وتضمن التفاهم المتبادل، ما يسهم في تحقيق وضوح أكبر في الرؤية مع الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية وقطاع الأعمال ومجتمع المانحين وبنوك التنمية وغيرهم من الشركاء التجاريين الدوليين ويمهد الطريق نحو وعي أفضل لمساهمات الجمارك نحو بيئة تجارية أكثر مرونة ونزاهة واستدامة.

أهمية التعاون الجمركي وأهدافه

إن هدف التعاون الجمركي على المستوى الدولي هو تحسين الرقابة على تدفقات التجارة وإنفاذ القوانين واللوائح المعمول بها عبر تبادل المعلومات عن الجوانب الجمركية مثل بيانات إقرار التصدير والاستيراد، والبيانات المتعلقة بالتاجر، ومعلومات المنشأ والمعلومات المتعلقة بالتخمين وغيرها، لذلك يمثل التشاور والتعاون وتبادل المعارف والخبرات والتجارب بين سلطات الجمارك أو أيّ سلطات أخرى ذات مصلحة في تيسير التجارة وقضايا الالتزام بشروط الجمارك، جزءاً أصيلاً من سلسلة العمليات التعاونية والتشاركية التي تهدف إلى إشراك أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في وضع السياسة والأطر العامة وتعزيز المساعدة الفنية ودعم بناء القدرات في مجال تيسير التجارة.

والواقع اليوم أن مثل هذه التبادلات في البيانات والمعلومات باتت عنصراً رئيسياً في اتفاقيات تيسير التجارة (WTO TFA)، حيث تُعالج المادة 12 منها جميع المكونات اللازمة لهذا الغرض كضرورة أن تُؤكد الدولة الطالبة على صحة طلبها، وتحمي البيانات قيد المبادلة وتضمن الحفاظ على سريتها، وأن تستند عمليات التبادلات على مبدأ المعاملة بالمثل، خاصة وأن التعاون الجمركي والمساعدة الإدارية المتبادلة باتتا تلعبان دوراً أصيلاً وهاماً في تيسير التجارة، وعنصر دعم ورقابة أساسي لتمكين الإدارات الجمركية من تطبيق التسويات الدولية، مثل اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن التخمين (التقييم) أو اتفاقية قواعد المنشأ.

اتفاقية تيسير التجارة

ولعله من المهم في هذا الجانب الإشارة إلى أن اتفاقية تيسير التجارة وكذلك اتفاقيات المساعدة الإدارية المتبادلة الثنائية والإقليمية هي التي ما زالت تُشكل الصك الرئيس الذي يحكم انخراط الحكومات وإدارات الجمارك في مثل هذا النوع من التعاون، حيث يحدث التعاون الجمركي أيضاً على المستوى الدولي عبر منظمة الجمارك العالمية بإنشاء معايير دولية للجمارك، ومواءمة الإجراءات، وعبر تقديم التدريب والمساعدات الفنية لبناء القدرات الجمركية بشأن استعمال هذه الصكوك الجديدة.

لقد تزايد في الآونة الأخيرة عدد الحكومات والهيئات العامة ومن بينها إدارات الجمارك التي تحرص على إشراك الدوائر والهيئات الحكومية المختلفة ومجتمع الأعمال في عمليات صنع القرار وتطوير القوانين والإجراءات التنظيمية والممارسات التشغيلية، حيث تُبلغ تلك الأطراف المعنية والمهتمة بشأن خططها وسياساتها ومشروعات القوانين، سواء كانت على شكل تشريعات جديدة أم مُعدلة، وتدعوها للإدلاء بآرائها وتعليقاتها ووجهات نظرها وتغذيتها الراجعة حول هذه الخطط والقوانين، وذلك بهدف التعاون في تقاسم المسؤوليات والمهام المنوطة بجملة أعمال معينة، وتقديم الخدمات على نحو مشترك.

وفي العديد من الدول حالياً، تعقد الهيئات الحكومية الرئيسية كإدارات الجمارك، اجتماعات تشاورية دورية (المشاورات التجارية الرسمية) التي تتيح استمرارية مشاركة المعلومات والإشراك الفاعل لمجتمع الأعمال، في جميع مراحل عملية صنع القرار وسن القوانين، لذلك أصبحنا نشهد مشاركة قوية لمجتمع الأعمال في مشروعات تيسير التجارة المُنفذة عبر شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، كما هو الحال في نظم مجتمعات الموانئ أو النافذة الواحدة للتجارة.

منافع وايجابيات التعاون الجمركي

إنّ التعاون بين الهيئات الحكومية والدوائر العمومية الرئيسة كإدارات الجمارك، والتشاور وتبادر المعارف والخبرات مع قطاع التجارة والأعمال والأطراف المعنية الأخرى، يعود بفوائد وآثار إيجابية عدة، أهمها: تقديم الحلول والقوانين والتنظيمات التي تلبي الاحتياجات الحقيقية، ترسيخ شرعية التغييرات المقترحة وتعزيز الالتزام بالتنفيذ؛ تعزيز الثقة بالمؤسسات الحكومية وبين شركائها؛ إقامة جسور الحوار والتعاون بين القطاعات، والتشارك بالمعلومات وكذلك الموائمة وتبسيط الحلول لتكون أكثر فاعلية، بالإضافة إلى الحد من المنازعات بين القطاع الخاص والهيئات الحكومية.

وفيما ينبغي إيجاد بيئة مواتية من أجل ضمان إشراك الجهات الحكومية المعنية وذات العلاقة والقطاع الخاص ومشاركتها بصورة فعالة من خلال توافر الإرادة التنفيذية، والتشريعات المناسبة، والإجراءات الواضحة، وبيئة للحوار والتشاور والتعاون المؤسسي، سيكون من المهم الاعتماد على فلسفة التعاون الفعّال الذي يقوم على الثقة والمعرفة والخبرة وإدارة الأطراف المعنية المناسبة. فثمة العديد من الأطراف المعنية بتيسير التجارة التي ينبغي العمل على إشراكها من أجل التعاون وتبادل المعارف بصرف النظر عن اختلاف مصالحها ومتطلباتها.

أما على صعيد إدارات الجمارك سواء على المستويات الوطنية وتكتلاتها الإقليمية أو العالمية، فينبغي عليها دائماً إيجاد التوازن الصحيح بين هدفيها الرئيسيين: تيسير التجارة والرقابة/الأمن، وذلك من خلال تلبية متطلبات الحكومات والمواطنين والأطراف المعنية الأخرى، بحيث تكون إدارات الجمارك أكثر استجابة وقبولاً لفرص وآفاق التعاون وتبادل المعرفة والخبرات تلبية لسياقات العولمة، وديناميكيات التجارة الدولية، وتقنيات سلسة إمداد التجارة، والاتجاهات المستجدة للسياسة العامة، وتعقيدات المشهد العالمي.

التعاون وتبادل المعلومات عاملان حاسمان في تيسير التجارة المشروعة وتحقيق الأمن والرقابة

بفضل منظومتها الرقمية ..

الجمارك السنغافورية الأفضل عالمياً

ينظر جمركيو العالم إلى التجربة السنغافورية في إدارة الجمارك بمزيج من الإعجاب والانبهار، لما وصلت إليه من تطور وفعالية جعلت منها مثالاً يُحتذى به لكثير من الدول التي تحاول الاستفادة منها في تطوير آلياتها ونظمها. ورغم أن سنغافورة جزيرة صغيرة الحجم، ولا تتجاوز مساحتها 720 كيلومتر مربع، ولقد كانت بلداً منخفض الدخل محدود الموارد محروماً من البنية التحتية والاستثمارات وفرص العمل، لكن بعد عقود قليلة، تغير المشهد تماما، فأصبحت واحدة من أغنى بلدان آسيا وأحد الاقتصادات العالمية القوية.

يعود هذا التطور في جانب كبير منه إلى اعتماد سنغافورة على التجارة والتصدير والاستيراد والخدمات المالية واللوجستية والتي جعلت منها مركزا عالميا لكثير من الشركات الضخمة، وموطئ قدم لانطلاقها إلى الدول الأخرى في القارة الآسيوية، وهو ما كان ليتأتي لولا وجود نظام جمركي عالي الجودة.

ولم تنل الجمارك السنغافورية هذا الإعجاب والتقدير من فراغ، بل من اعتمادها على إرث من الخبرات الجمركية المتراكمة من 118 عاماً ومزيج من الأدوات والأساليب المرنة في التعامل مع المستجدات، وتطبيق للوائح والإنفاذ الفعال للأنظمة والتشريعات المنظمة للعمل، إلى جانب التطبيق الفعال للأنظمة والمنصات الإلكترونية التي توفر انسيابية عالية. فعالية وحزم وانسيابية وتنفذ الإدارة قوانين الجمارك والتجارة بفعالية وحزم، لبناء الثقة في نظام التجارة الخارجية في سنغافورة وتيسيرها، من أجل حماية الإيرادات، من خلال التعاون مع الوكالات الحكومية الأخرى والشركات التجارية.

وتلعب الجمارك السنغافورية دورًا استباقياً في تحقيق التوازن بين المتطلبات المعقدة لتسهيل التجارة والأمن والامتثال التنظيمي لتعزيز مكانة سنغافورة كمركز تجاري عالمي، يثق به الشركاء التجاريون الأجانب والشركات العاملة في سنغافورة، وليس أدل على ذلك منفذها البحري الذي يعد حاضنة لأكبر ميناء للحاويات العابرة في العالم، ويترتبط بـ 600 ميناء حول العالم.

استخدمت أول نظام في العالم للتبادل التجاري الإلكتروني

كما اختير مطارها تشانجي أفضل مطار في العالم لعشرات المرات، إذ يخدم 6800 رحلة جوية أسبوعياً إلى 330 مدينة حول العالم، وبلغ عدد الركاب الذين استقبلهم منذ افتتاحه في عام1987 نحو مليار راكب في أبريل الماضي، كما وصل الرقم السنوي إلى 60 مليون راكب بحلول ديسمبر 2017م، ويتوقع أن ينمو نشاط المطار عام 2020م، لتصل طاقته إلى نحو 135 مليون راكب سنوياً.

منظومة قيمة وعملية

وتعتمد الجمارك السنغافورية أيضاً على منظومة قيم تعمل على تطوير اقتصاد الدولة من خلال ضمان سلامة النظام التجاري، وشعارها (نجعل التجارة سهلة ونزيهة وآمنة) وهو ثالوث قيم ومهم جداً، خاصة وأنَّ كثيراً من الموارد الجمركية في دول كثيرة معرضة للهدر بصورة أو بأخرى بفعل الإهمال أو الفساد. وتؤكد إدارة الجمارك هذا في أدبياتها (نحن مستقيمون ونزيهون.. غير قابلين للفساد.. جديرون بالثقة ولا نعترف بالمحسوبية).

وبما أن التجارة تتسم بالحركة والخضوع لمتغيرات السوق، لذلك وضعت الجمارك السنغافورية في حسبانها ذلك، من خلال المرونة في التعامل، التي تظهر من خلال توقع الاحتياجات المتغيرة واتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة، والتعلم والتكيف باستمرار مع المتغيرات.

البدايات بريطانية

أنشأت الحكومة البريطانية أول إدارة جمركية في سنغافورة في عام 1910م، تحت مسمى إدارة الاحتكار للحصول على إيرادات بعض البضائع. وفي عام 1935م، بدأ الاعتماد بشكل كبير على إيرادات الرسوم، فتغير اسم الإدارة إلى إدارة المكوس، ثم إلى إدارة الجمارك والمكوس في عام 1938، وفي العام1969 م أقيمت أول منطقة تجارة حرة في سنغافورة، ثمَّ انضمت الدولة إلى المجلس مجلس التعاون الجمركي (المعروف الآن باسم منظمة الجمارك العالمية) في عام 1957م.

ومع تطبيق ضريبة السلع والخدمات في1994 م، جرى حذف جميع السلع باستثناء التبغ والسجائر، والكحول، والبترول، والسيارات من قائمة السلع الخاضعة للرسوم الجمركية في سنغافورة.

وجرى إعادة هيكلة إدارة الجمارك والمكوس إلى جمارك سنغافورة في 2003م وعهد إليها تيسير التجارة وتحصيل الإيرادات من الواردات، وجمع الإيرادات، ومطابقة الوثائق التجارية وتسهيل التجارة، إضافة إلى مهامها الأمنية بضبط المهربات والممنوعات، في إطار وكالة واحدة.

المنصات الإلكترونية والابتكارات

واحدة من أسرار تفوق جمارك سنغافورة هي اعتمادها بشكل كبير على التقنية والاستفادة منها في توفير الوقت، والتعامل السلس بين أطراف العمليات التجارية والجمركية. ففي الأول من يناير 1989 م أطلقت سنغافورة أول نظام في العالم للتبادل التجاري الإلكتروني TradeNetمن أجل الحصول على وثائق غير ورقية من المعاملات التجارية، وكان ذلك في عام 1989م .

ويعد هذا النظام هو النافذة الوطنية الوحيدة في سنغافورة للمعاملات التجارية، حيث يسمح لأطراف مختلفة من القطاعين العام والخاص بتبادل المعلومات التجارية إلكترونياً. ويعمل على دمج إجراءات تجهيز وثائق الاستيراد والتصدير وإعادة الشحن، ويمكّن مجتمعات التجارة واللوجستيات من إنجاز إجراءاتها التجارية.

مع وجود 35 جهة حكومية في هذا البرنامج، اقتضى هذا أن تغيِّر الحكومة كلها نمطها الفكري من «التحكم في التجارة» إلى «تيسير التجارة»، فمن خلال المنصة، تقوم الجمارك

السنغافورية، وغيرها من السلطات المختصة، بمراقبة حركة البضائع وفرض متطلبات الصحة والسلامة والمتطلبات التنظيمية الأخرى. كما تعمل المنصة على تقليل التكلفة والوقت لإعداد مستندات التجارة وإرسالها ومعالجتها. كما تعمل على تسريع الشحنات وتسمح بخصم الرسوم والضرائب إلكترونياً، وكل هذه الإجراءات تتم في دقائق قليلة.

وبعد أربع سنوات من إعادة هيكلة الجمارك أي في عام 2007م أطلقت الجمارك منصة تكنولوجيا المعلومات التجارية-Trad eXchange ، للربط بين مجتمع التجارة واللوجستيات، للشراكة التجارية الآمنة، وتوفير برنامج آمن لسلسلة التوريد الوطنية في سنغافورة.

منصة التجارة الوطنية

تقوم جمارك سنغافورة بشكل تدريجي بترحيل الخدمات الحالية من نظام التبادل الإلكتروني TradeNetومنصة تكنولوجيا التبادل التجار ي TradeXchange إلى منصة جديدة وهي منصة التجارة الوطنية (NTP) وهي منصة لإدارة معلومات التجارة الوطنية وتوفر الأساس لسنغافورة لتكون المركز الرائد عالمياً للتجارة وسلسلة التوريد والتمويل التجاري.

ويمثل النظام في جوهره جهوداً متضافرة لدفع التحول الرقمي على مستوى الصناعة إلى بناء نظام لتكنولوجيا المعلومات التجارية واللوجستية يربط بين الأعمال والأنظمة المجتمعية والمنصات والأنظمة الحكومية. وصممت المنصة الجديدة لتوفير ما هو أبعد من عروض الخدمات للأنظمة القائمة. فعلى وجه التحديد ، تهدف إلى أن تكون: منصة إبداعية مفتوحة تسمح بتطوير رؤى وخدمات جديدة مع البيانات الصناعية، ومنصة للجيل التالي تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المتعلقة بالتجارة، ومركز الوصل لرقمنة المصدر الذي يمكّن من إعادة استخدام البيانات لخفض التكاليف وتبسيط العمليات، ونظام لإدارة المعلومات التجارية مرتبط بمنصات أخرى.

الالتزام بجودة الخدمة

تلتزم جمارك سنغافورة لعملائها بتقديم خدمة ممتازة على النحو المبين في ميثاق الخدمة الخاص بالجمارك، بشكل ينال رضاهم عن طريق السرعة، التعامل الودي، المؤسسي، والعادل وذلك بفهم احتياجاتهم، مع التمسك في الوقت نفسه بالقوانين والشفافية والصدق والنزاهة.

وتقوم معايير جودة الخدمة من خلال عدد من الإجراءات كلها تتمحور حول الاهتمام بالعملاء وسرعة الاستجابة لتساؤلاتهم ومنها:

البريد الإلكتروني والرسائل

يكون الرد على رسائل البريد الإلكتروني والرسائل الخاصة بالعملاء في غضون 3 أيام عمل. وربما يستغرق الرد وقتاً أطول قليلاً في الموضوعات الأكثر تعقيداً. وإذا لم تتمكن الجمارك من الرد على استفساراتهم بشكل كامل في الوقت المحدد ، فستقدم لهم رداً مؤقتاً.

تراخيص التجار وشهادات المنشأ

تتم 99% من إجراءات نظام التبادل الإلكتروني العملية (والتعديلات) في غضون 10 دقائق، أما طلبات ترخيص مستودع العمليات وتطبيقات الترخيص فتستغرق 7 أيام عمل، وتستغرق عملية إصدار ضريبة الجمارك / البضائع والخدمات والاسترداد 5 أيام عمل (إذا كانت المستندات الداعمة غير مطلوبة) وترتفع إلى 12 يوم عمل (عند استلام جميع المستندات الداعمة).

وتصدر الجمارك شهادات المنشأ لطلبات المنشأ من سنغافورة في غضون ساعتين، فيما تأخذ تطبيقات «طلبات المنشأ» المتتالية في غضون يومي عمل وشهادات استيراد (إصدار والتحقق من التسليم) في غضون ساعتين.

تلعب دوراً استباقياً في تحقيق التوازن بين المتطلبات والتنظيمات

الدكتور عبد الرحمن باعشن

رئيس مركز الشروق للدراسات
والاستشارات الاقتصادية
والمالية بجازان

العمالة الوطنية في عصر الرقمنة أسّ التحول الرقمي

التوجه الذي تعمل عليه بلادنا حالياً، رسمته السياسات التي وضعها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظه الله ورعاه- في رؤية المملكة 2030 وهي رؤية ثاقبة وعميقة الفكرة والتجربة وتتسق مع تحديات العصر، ففيها موجهات عامة مهمة من عناوينها تنويع الاقتصاد وتعظيم الصادر السعودي في الأسواق العالمية بتنافسية عالية، ومستوفٍ للمعايير العالمية من حيث الجودة، ويعول عليها في رفد خزينة الدولة من مصادر أخرى غير النفط الذي كان في السابق يتم التعامل معه كمصدر دخل رئيس.

الدولة تتحرك حالياً في كل الاتجاهات لتنفيذ ما تحمله هذه الرؤية من مفاتيح لاقتصاد قوي وتنمية مستدامة، والقدرة على جذب أكبر قد من الاستثمار الأجنبي وتوطين الصناعات التكنولوجية والعمل على رقمنة عالم المال والأعمال، خاصة ونحن نعيش في عصر العالم الرقمي، وذلك لأنه تزداد المسؤولية الملقاة على عاتق قادة الأعمال في المستويات الوظيفية العليا الخاصة والعامة، للتعاطي مع عصر الرقمنة بمهنية رقمية عالية، تحتم تعزيز التوجه الرقمي في بيئة الأعمال والاستثمار وإدارة المؤسسات وإفساح المجال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من ذلك، مع أهمية خلق وظائف مؤهلة ومدربة تقود هذا التوجه بحنكة وخبرة كبيرة.

إنَّ الخطوات والسياسات التي تتبعها الدولة في ذلك تتسارع لتسابق الزمن وتحقق المرجو منها وهذا يعني العمل على خلق بيئة مستقبلة وصانعة

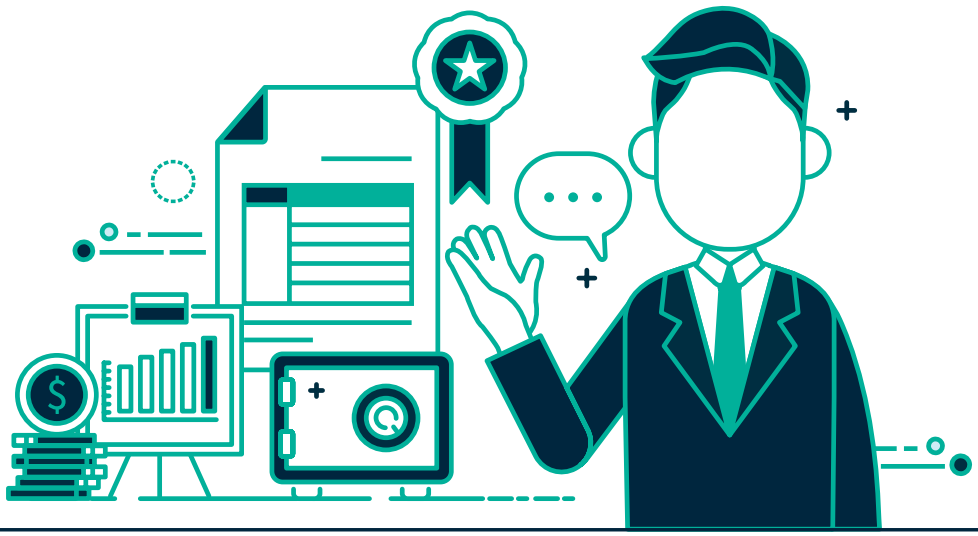

لتطورات التكنولوجية حيث تؤثر بشكل إيجابي على جميع مجالات العمل، مع ضرورة مساعدة الشركات من خلال تطبيقات إدارة الأعمال المتكاملة، التي تساعد على تبسيط عمليات الأعمال، من خلال امتلاكها أنظمة متوافقة تماماً مع حاجة المرحلة وتجاوزت التحديات والصعوبات، من خلال امتلاك أدوات ومنصات رقمية أذكى من الخطوات الهامة لتسريع الإنتاجية والنمو، في أي مؤسسة وشركة في مختلف المجالات.

وفي كل ذلك، لابد من عنصر بشري منتج ومسلح بأحدث التجارب التكنولوجية والرقمية، لاستيعاب حاجة المرحلة وقيادة دفة الإنتاج بشكل علمي وتنافسي تماشياً مع رؤية السعودية 2030، يساعد على تنويع الاقتصاد السعودي بعيداً عن الاعتماد على النفط وتشجع التنمية الاقتصادية وتوفير الإيرادات، من موارد إضافية غير نفطية لزيادة نمو القطاعات العامة الرئيسة، مع تعزيز واستخدام التكنولوجيا الرقمية في دعم الشركات السعودية، لتصبح متوافقة تماماً مع رحلة التحول الرقمي، الشامل للبيئة الرقمية الحالية واستخدام أفضل الممارسات الكفيلة برفع مستوى التعاون بين المسؤولين الماليين ومسؤولي الاستثمار في الشركات، في ظل تنامي الاعتماد على التقنيات الرقمية في المملكة العربية السعودية، في إطار المساعي إلى تحقيق رؤية 2030.

وبالتالي يبقى العنصر البشري الوطني، أي العمالة الوطنية الشابة من الجنسين من الأهمية بمكان لتعزيز تعاونهم مع قادة ومسؤولي الاستثمار والتجارة والصناعة والاقتصاد، من خلال العمل على تطوير نماذج أعمال تواكب التقنيات الجديدة، وجعلهم عوامل إحداث تغيير رقمي وتكنولوجي شامل في جميع القطاعات بالمملكة، لأن ذلك في محصلته، يشكل التحول الرقمي ركيزة أساسية في رؤية المملكة 2030؛ وخريطة الطريق الوطنية التي تهدف إلى تحقيق الإصلاح والتنويع الاقتصادي، وتطوير مختلف القطاعات، من خلال قدرتهم على استخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، لرفد كافة المؤسسات والهيئات والشركات بحلول برمجية أكثر ذكاءً وقادرة على مساعدتهم على تعزيز الإنتاجية واتخاذ قرارات أفضل اعتماداً على البيانات الفورية.

خلاصة القول، إن العمل على صقل العمالة الوطنية بأدوات التحول الرقمي، سيساهم في تعزيز وتنفيذ الخطة السعودية الكبرى التي تستهدف عصر ما بعد النفط، بأفضل الأساليب وخلق قادة أعمال تنفيذيين يتمتعون بالقدرة على فهم وتقييم أولوياتهم في العمل، وتعظيم أثرها الإيجابي على الشركات والقطاعات وتحقيق التوازن بين الأداء والكفاءة والمخاطر، انسجاماً مع التحول الرقمي للاقتصاد، بالاستفادة من الأدوات الرقمية ، فضلاً عن توطين التكنولوجيات وتقانة التصنيع وتكنولوجيا المعلومات، في رسم وتنفيذ الخطط بشكل علمي رقمي ذي جدوى اقتصادية يعزز تحقيق التنمية المستدامة.

مركز الاستهداف الجمركي ..

الانتقال بإدارة المخاطر من التفتيش «المكثف» إلى «الذكي»

تسعى الجمارك السعودية من خلال خططها وبرامجها إلى تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في وتطوير آلية الاستهداف والتهديدات عبر المنافذ الجمركية «البرية والجوية والبحرية»، بالإضافة إلى العمل على إجراء تقييم شامل للمخاطر والآثار المحتملة والمرتبطة بالمنافذ ووضع استراتيجية فاعلة لها، وفي هذا الإطاروسعياً إلى تنفيذ رؤية 2030، و تحقيق أللأهداف الاستراتيجية، انشأت الجمارك مؤخراً، مركز الاستهداف وإدارة المخاطر من أجل الانتقال بإدارة المخاطر من مرحلة الاستهداف المكثف إلى الاستهداف الذكي من خلال تحليل البيانات والمعلومات.

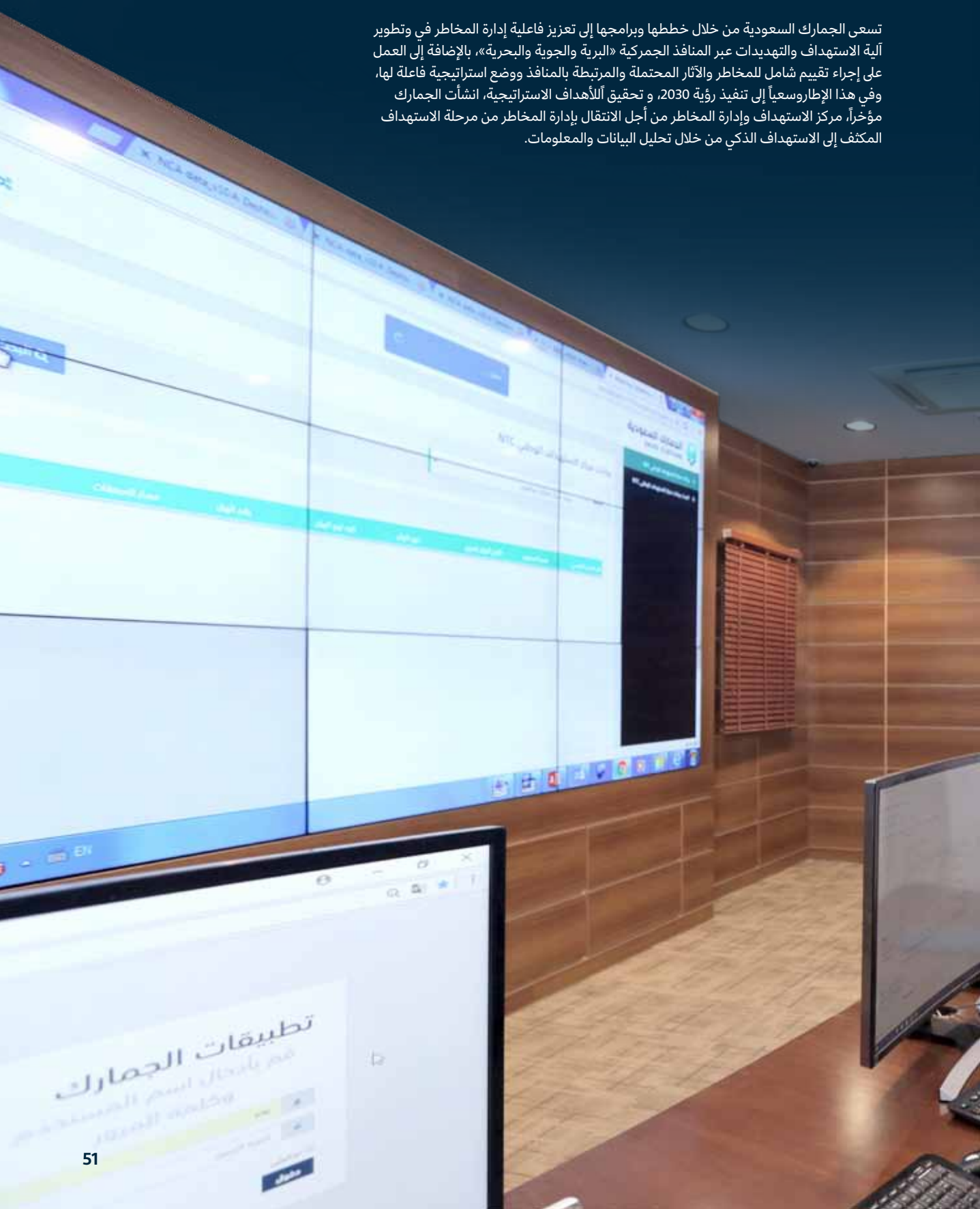

تطبيقات الذكاء الاصطناعي رفعت كفاءة ضبط المخالفات الجمركية

النشأة والأهداف

وتمَّ إنشاء مركز الاستهداف الجمركي على غرار أفضل الممارسات العالمية ليكون منصةً لجمع وتحليل البيانات،ومن ثم الاستهداف الذكي تحقيقاً لاستراتيجية الجمارك المتمثلة في أن تصبح المركز الأول إقليمياً في تقديم خدمات جمركية متميزة لتصبح المملكة منصة لوجستيةعالمية.

ويعمل هذا المركز النوعي على تذليل المعوقات التي كانت تواجه العمل الجمركي وإيجاد الحلول العلمية التي من شأنها أن تسهم في سرعة ومرونة تدفق الواردات وتقليل عمليات التهريب بجميع أنواعه، ورفع نسبة الامتثال للمستوردين والمصدرين، إضافةً إلى رفع المستوى الأمني في المنافذ الجمركية كافة، بما يحقق أهم الركائز التي تعمل عليها الجمارك المتمثلة في « تيسير التجارة وتحقيق رضا العملاء» بالإضافة إلى رفع كفاءة تشغيل المنافذ الجمركية عبر توجيه عمليات التفتيش المكثفة للشحنات الأعلى خطراً مع منح التسهيلات للعملاء الأكثر امتثالاً.

كما يعمل المركز على تقديم حلول لتحقيق النتائج المرجوة من إنشائه، أبرزها: إعادة تقييم جميع معايير الاستهداف، بالإضافة إلى تحقيق الجودة في أداء إدارة المخاطر واختيار الأساليب المناسبة والفاعلة في عملية الاستهداف، وتصنيف معايير الاستهداف وفقاً لدرجات الخطورة.

الذكاء الاصطناعي

وأوضح مستشار مدير عام الجمارك والمشرف العام على شؤون المخاطر في الجمارك المهندس عبدالرحمن الذكير أن التطوير المستمر لمؤشرات الاستهداف مكن من الاستفادة من الأنظمة التقنية ونماذج تعلم الالة لتحقيق الاستهداف الذكي وعالي الدقة والذي بدوره يساهم في تيسير التجارة وتعزيز الأمن وتحقيق الإيرادات وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

ويرى الذكير أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي أصبحت ضرورة ملحَّة في جميع مجالات الحياة التي تمتد من التطبيقات الطبية إلى التطبيقات المرتبطة بصناعة السيارات وقيادتها ومنافع تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة واضحة جداً في مجال العمل الجمركي، حيث أصبح العمل حالياً من خلال الاستهداف الذكي والموجة للتفتيش وضبط المخالفات الجمركية وينعكس أثر هذا التطبيق على العمليات اليومية في الجمارك من خلال زيادة احتمالية التفتيش الذي يؤدي إلى ضبط المخالفات الجمركية. وبادرت الهيئة العامة للجمارك - والحديث للذكير - في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة وإدخال تطبيقاته في العمل الجمركي تدريجياً، بل ولم تكتفِ بذلك بل بدأت العمل في مراعاة إمكانية تطبيق هذه التقنيات الجديدة في التطبيقات الذكية التي تعمل على تطويرها الهيئة. ومركز الاستهداف لديه توجه استراتيجي في تطويع تطبيق هذه الآليات والمنهجيات الحديثة في مجال الذكاء الاصطناعي في جميع مجالات العمل لديها في الهيئة ومن أهمها عملية الاستهداف الذكي للمخالفات الجمركية.

ضبط المخالفات

ويؤكد الذكير على أن أثر تطبيق واستخدام الذكاء الاصطناعي ينعكس على عدة أبعاد في العمل الجمركي وأهمها عملية ضبط المخالفات الجمركية وهي المحور الرئيس للعمليات الجمركية وعمليات الاستهداف، حيث أصبح ومن خلال تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة تحديد عمليات الاستهداف بشكل ذكي ومن خلال نماذج تعلم الآلة المطبقة فلهذا أثر زيادة احتمالية ضبط المخالفات الجمركية والتي قد لا يتم ضبطها من خلال المعاينة اليدوية والاستهداف البشري. كذلك ترى الهيئة أن المعاين الجمركي لديه ساعات عمل محددة بينما لديه في المقابل بيانات وبضائع جمركية يجب فحصها، عملية الاستهداف الموجه تساعد المعاين الجمركي في تحديد أي البيانات والبضائع الجمركية التي يرتبط بها احتمالية أعلى لتوفر مخالفات جمركية فيها، وبالتالي

تكون مخرجات عمليات الاستهداف للمعاين الجمركي أعلى من ناحية المخالفات مقارنة بعدد المعاينات. وهذا ينعكس بشكل مباشر على توفير جهد ووقت المعاين الجمركي في استهداف المخالفات الجمركية، وبالتالي أيضاً ينعكس على توفير التكلفة سواءً على صعيد تكلفة الموارد البشرية داخل الهيئة في عمليات التفتيش، أو الأثر المالي نتيجة زيادة عمليات ضبط المخالفات على الاقتصاد الكلي للوطن.

استخدام احترافي

وحول مدى استطاعة موظفي مركز الاستهداف الجمركي وإدارة المخاطر استخدام هذه التقنية باحترافية، أكد مدير المركز تطوير هذه التقنيات والنماذج من قبل متخصصين تكون مهامهم هي تطوير وتجربة والتأكد من مصداقية نتائج هذه التقنيات ومن ثم توفيرها للموظفين داخل مركز الاستهداف والذي يتم تدريبهم على كيفية استخدام هذه النتائج في عمليات الاستهداف وبالتالي فإن فريق العمل لدى مركز الاستهداف متمكن من استخدام نتائج هذه التقنيات وعكسها بشكل مباشر على عمليات الاستهداف الموجة.

واستطرد: كما أشرت سابقاً أن تطبيق هذه التقنيات ساهمت بشكل مباشر في رفع كفاءة عمليات الاستهداف والتفتيش الجمركي وزيادة الإنتاجية في العمل والتي يتم قياسها من خلال كفاءة الضبط الجمركي، وتقليل المخاطر بشكل مباشر. كما أن الهيئة تحرص دائماً على تحديث تقنيات الذكاء الاصطناعي المطبقة ومراجعتها وتقييم مخرجاتها حرصاً منها على تعظيم المنفعة منها وتضييق نطاق احتمالية الخطأ فيها والتي ينعكس بشكل مباشر على تقليل المخاطر في العمليات.

تطبيق تدريجي

ولدى هيئة الجمارك توجه في تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي على الأنظمة الرئيسة في كافة فروع الهيئة ولكن تطبيق مثل هذه التقنيات له متطلبات مختلفة، لذا حرصت على تنفيذ هذه التقنيات وتطبيقها بشكل تدريجي للتأكد من دقتها في الاستهداف ومراعاة التغييرات التقنية التي تعمل عليها الهيئة حالياً في جميع أنظمتها التقنية، وبالتالي فتطبيق هذه النماذج والتقنيات في العمل الجمركي والمنافذ الحدودية هو من ضمن رؤية الهيئة المستقبلية وتعمل حالياً لتحقيق هذه الرؤية.

ويعتبر الذكاء الاصطناعي ونماذج تعلم الآلة هي إحدى الأدوات التي يمكن لإدارة المخاطر استخدامها في قياس المخاطر وتقييمها، وكذلك المساعدة في تحديد قواعد عمليات الاستهداف التي يمكن وضعها لاحقاً في مصفوفات المخاطر، ولكن مفهوم وتطبيق عمليات المخاطر داخل الهيئة أشمل من ذلك ولدى إدارة المخاطر أدوات أخرى أيضا لقياس المخاطر بشكل أساس وتوجيه العمل الجمركي من خلال تحديث بعض الإجراءات أو إضافتها كذلك وهذا يتم بشكل دوري من خلال فريق متخصص في هذا المجال.

خطط مستقبلية

ووضعت إدارة المخاطر ومركز الاستهداف خطة توسعية في هذا المجال، حيث سيتم تطبيقها على عدة مستويات في مجال الاستهداف الجمركي بحيث تكون نسبة الاستهداف الموجه من خلال المركز هي النسبة الأعلى من عمليات التفتيش داخل الهيئة ومنافذها على مستوى المملكة.

ويوجد حالياً عدد قليل من منظمات الجمارك في دول العالم التي أدخلت مثل هذه التقنيات في أعمالها اليومية، وبالتالي تصبح الهيئة العامة للجمارك في مملكتنا الحبيبة من مصاف الدول الأولى التي أدخلت تطبيقات هذه التقنيات الحديثة في العمل الجمركي وانضمت للدول الرائدة في تطوير العمل الجمركي وتطبيق هذه المبادرات، وقريباً إن شاء الله سنكون من الرواد في هذا المجال في إطار العمل الجمركي.

السعودية من أوائل الدول التي أدخلت التقنية في العمل الجمركي

رجال الجمارك في الحج..

العالم في قلب المملكة

جسَّدت الهيئة العامة للجمارك شعار «العالم في قلب المملكة»، في موسم الحج لهذا العام 1439هـ عبر كافة المنافذ الجمركية في المملكة، (البرية، البحرية، الجوية) وسخَّرت جميع إمكانياتها البشرية والتقنية لخدمة ضيوف الرحمن وتسهيل حركة دخولهم إلى أراضي المملكة، وجاءت مساهمة الجمارك السعودية في خطة الحج تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين، وولي عهده الأمين -حفظهما الله -المتمثلة في تسهيل دخول ضيوف الرحمن وتقديم كافة الخدمات لهم منذ قدومهم إلى المملكة وحتى مغادرتهم إلى بلادهم سالمين.

تحدٍ ومسؤولية

كان التحدي الذي نجح فيه رجال الجمارك السعودية خلال موسم الحج لهذا العام هو كيفية تسهيل حركة الحجاج وفق ضوابط إجرائية تمنع استغلال موسم الحج في تهريب الممنوعات وكل ما من شأنه المساس بالوطن والمواطن، أو تأدية الحجاج لمناسكهم في أمن وأمان. وأنهت الجمارك مهمتها بفضل الاستعداد المبكِّر من خلال تنفيذ خطتين لموسم هذا العام عبر المنافذ في مرحلتين الأولى عند قدوم الحجاج، والثانية عند مغادرة حجاج بيت الله الحرام أراضي المملكة وذلك بتسهيل مهمة خروجهم بعد أداء مناسك الحج.

بداية الخطة

درجت الجمارك السعودية على وضع خطة محكمة تميزت بالمرونة والدقة لعملها في موسم الحج، وعقدت اجتماعاً لمديري المنافذ الجمركية البرية والجوية والبحرية التي يفد عن طريقها حجاج بيت الله الحرام، برئاسة معالي محافظ الهيئة العامة للجمارك الأستاذ أحمد بن عبد العزيز الحقباني، وذلك في مقر جمارك مطار الملك عبد العزيز بجدة واستعرضت وناقشت جميع الاستعدادات التي أتمتها المنافذ الجمركية لموسم الحج. وخلال هذا الاجتماع حثَّ الحقباني جميع مسؤولي المنافذ الجمركية على بذل أقصى الجهود لتسهيل

10 منافذ سهَّلت دخول ومغادرة أكثر من مليوني حاج

دخول حجاج بيت الله الحرام وتقديم أفضل الخدمات لهم وتيسير دخولهم إلى المملكة.
وخلص الاجتماع إلى أهمية التعاون والتنسيق المستمر بين الجمارك والجهات المعنية بخدمة ضيوف الرحمن، الأمر الذي من شأنه أن يُحقق العمل التكاملي ويساهم في نجاح خطة الحج، كما استعرض المشاركون الخطط التي قامت على إعدادها المنافذ الجمركية، والتأكد من جاهزية المنافذ لاستقبال حجاج بيت الله الحرام، وذلك بعد دعمها بالكوادر البشرية وأحدث تقنيات الفحص التي تُساعد على انسيابية ومرونة إنهاء الإجراءات الجمركية.

جولات تفقدية

وللتأكد على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وفق ما جاء في الخطة المعدة لموسم حج هذا العام قام محافظ الهيئة العامة للجمارك بعدد من الزيارات والجولات التفقدية للمنافذ الجمركية العشرة التي يتوافد من خلالها ضيوف الرحمن إلى المملكة.
وقام معالي الأستاذ أحمد الحقباني بجولة تفقدية في جمرك مطار الملك عبد العزيز بجدة وذلك للوقوف على العمل الجمركي والخدمات الجمركية المقدمة لضيوف الرحمن القادمين إلى المملكة عبر المطار.
وتضمنت جولة معاليه الاطلاع على سير العمل في جميع الأقسام الجمركية العاملة في صالات الحجاج، والتقى خلال الجولة بمنسوبي الجمرك وحثهم على بذل أقصى الجهود وذلك بتقديم أفضل الخدمات لحجاج بيت الله الحرام، مبيناً لهم أهمية الدور الذي يقومون به نحو الوطن ومقدراته، كما حثّهم على توحيد الجهود المبذولة والإسهام مع جميع شركاء العمل الجمركي من الجهات الحكومية في إنجاح خطة موسم الحج بالتعاون والتنسيق معهم وتحقيق العمل التكاملي، وذلك بما يُحقق تطلعات قيادتنا الرشيدة.

انسيابية العمل

وتفقد معاليه سير العمل في الأقسام الجمركية وصالات الحجاج واطلع على انسيابية العمل والتجهيزات والوسائل المساندة في إنهاء الإجراءات الجمركية للحجاج القادمين بكل يسر ومرونة واستمع لشرح مفصَّل من مسؤولي إدارتي جمرك ميناء جدة الاسلامي وجمرك مطار الملك عبدالعزيز الدولي .
واجتمع معاليه مع المسؤولين بإدارتي الجمركين ومشرفي الفترات وحثَّهم على تقديم كافة التسهيلات لضيوف الرحمن بما لا يخل بالعمل الجمركي وأخذ الحيطة والحذر للتصدي لدخول الممنوعات بكافة أشكالها وألوانها للمملكة.
كما اطّلع معاليه خلال الجولة على مدى فاعلية التقنيات الأمنية التي وفرتها الجمارك السعودية في جمرك مطار الملك عبد العزيز، والتي تتساهم في سهولة ومرونة الإجراءات الجمركية مع قدرتها الفائقة على كشف أي من الممنوعات وكل ما به الإضرار بالوطن.

جديدة عرعر

كما زار معالي المحافظ جمرك جديدة عرعر للاطلاع على جهود خدمة واستقبال ضيوف الرحمن القادمين عبر المنفذ وشملت الزيارة جولات تفقدية للساحات الجمركية بالمنفذ لخدمة حجاج بيت الله الحرام وتقديم الخدمات المناسبة لهم بما يتناسب مع التوجيهات الكريمة، كما اطلع معاليه على جاهزية الوسائل الرقابية والتقنية التي أسهمت في إنهاء الإجراءات

التعاون والتنسيق بين الجمارك والجهات المعنية ساهم في نجاح الخطة

الجمركية، وشملت الجولة الاطلاع على أقسام الجمرك كافة واستمع إلى شرح مفصَّل من جميع الأقسام لخدمة ضيوف الرحمن. وقدمت الجمارك خدمتها لنحو 38 ألف حاج عراقي عبر منفذ جديدة عرعر «السعودي- العراقي» وشاهدوا مدى تقدم الأعمال في المنفذ ومراحل التنفيذ للبنيات التحتية، وأكدوا أهمية المنفذ للبلدين، حيث سيسهم في تنمية المنطقة الحدودية وتوفير الإمكانيات كافة التي ستُسهل لجميع العابرين الاستفادة من جميع الخدمات، وذلك بما يحقق تسهيل حركة التجارة البينية بين البلدين وبما يعزز العلاقات الاقتصادية والتجارية.

نجاح الخطة

أوضح معالي محافظ الهيئة العامة للجمارك أن 10 منافذ جمركية بإمكانيات متكاملة ساهمت في تسهيل دخول ضيوف الرحمن خلال موسم حج هذا العام، شملت جمرك مطار الملك عبدالعزيز بجدة، جمرك ميناء جدة الإسلامي، جمرك مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز بالمدينة المنوّرة، جمرك جديّدة عرعر، جمرك حالة عمّار، جمرك الوديعة، جمرك الحديثة، جمرك الرقعي، جمرك جسر الملك فهد، جمرك سلوى، حيث عمل منسوبو هذه المنافذ الجمركية منذ بداية الموسم على إنجاح خطة الجمارك، مؤكداً معاليه أن عملية تسهيل دخولهم تمّت مع إحكام الرقابة الجمركية باستخدام أحدث التقنيات الأمنية التي توفرها الجمارك السعودية في جميع منافذها الجمركية البرية، الجوية والبحرية، وذلك لضمان عدم استغلال موسم الحج لمحاولة تهريب كل ما من شأنه المساس بالوطن ومقدراته أو التأثير على صفو الحجاج عند أداء مناسكهم.
وأشار أن هذه المنافذ قامت أيضاً بالاستعداد مبكراً لتنفيذ خطة الجمارك في مرحلتها الثانية عند مغادرة حجاج بيت الله الحرام أراضي المملكة وذلك بتسهيل مهمة خروجهم بعد أداء مناسك الحج.
وأوضح معاليه أنه تنوَّعت المهام الجمركية التي قام بها منسوبو الجمارك لتنفيذ خطة الجمارك لموسم الحج - المرحلة الأولى- في تلك المنافذ الجمركية، حيث شملت المهام القيام بإجراءات الكشف والمعاينة على القادمين وأمتعتهم من خلال أقسام الركاب، ومراقبة الطائرات من خلال موظفي أقسام الأمن الجمركي في المنافذ الجمركية الجوّية، فيما ساهت أقسام الحراسات والسلامة بالمنافذ الجمركية في تأمين البوابات ومداخل صالات الحج، بالإضافة إلى أقسام الوسائل الرقابية حيث تولوا مهمة الاستعانة بالوسائل الحية التي تُساعد في الكشف عن المتفجرات والمخدرات بجميع أنواعها، واكتشاف حالات الاشتباه بين القادمين.

ضبطيات الحج

وأسفرت جهود رجال الجمارك في موسم الحج لهذا العام وتحديداً خلال الفترة من 1 ذو القعدة وحتى 7 ذو الحجة 1439هـ إحباط محاولات تهريب الكثير عبر كافة منافذ المملكة، حيث تمكنوا من ضبط أكثر من(275. 104) جاجة خمر وعلبة بيره و(12) مليون علبة دخان سجائر، إضافة إلى أكثر من(4) ملايين و(300) ألف حبة مخدر و(42) كيلو من المخدرات.
كما تمكن رجال الجمارك من ضبط (1820) قطعة سلاح منوع و (3) آلاف و(621) ذخيرة منوعة وما قيمته (10) ملايين ريال من الذهب والمجوهرات، ومبالغ نقدية.

ضوابط إجرائية منعت استغلال موسم الحج في التهريب

منصة «فسح»..

نقلة نوعية في خدمات النافذة الواحدة

أحدثت الشراكة بين الهيئة العامة للجمارك وشركة «تبادل» ممثلة في منصة «فسح» للاستيراد والتصدير نقلةً نوعيةً في مجال الخدمات باختصارهامعاملاتجهات حكومية عدة في نافذة واحدة شاملة، والخدمات التي تقدمها المنصة، تأتي تمهيداً مقدمة لمزيد من الخدمات ضمن برنامج التحول الوطني، ومن شأنها أن تمثل عوامل جذب رئيسة للاستثمار الأجنبي في المملكة.

النشأة والأهداف

أنشئت منصة فسح بالشراكة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، بناءً على توجيه ملكي كريم بإيجاد نافذة واحدة للإجراءات والخدمات المتعلقة بعملية الاستيراد والتصدير، حيث تهدف المنصة لتمكين المستوردين، ومن خلال منصة واحدة، إنهاء كافة الإجراءات المتعلقة بعملية الاستيراد والتصدير، بدءاً من أتمته إجراءات تفويض المخلصين الجمركيين، وتقديم طلبات الفسح، ومتابعة حالة إنجازها، وسداد الرسوم الخاصة بفسحها دون الحاجة لإعادة تقديم الوثائق للجهات الحكومية المتعددة أو مراجعتهم، بالإضافة إلى إمكانية جدولة مواعيد استلام شحناتهم، وبأتمتة جميع الإجراءات، تنحصر حاجة المستودين لزيارة المنافذ لهدف استلام الشحنات فقط.

تفعيل العمل

وعمل فريق منصة فسح كفريق عمل واحد مع الهيئة العامة للجمارك والهيئة العامة للموانئ لإعادة هندسة الإجراءات مع الأخذ بمرئيات القطاع الخاص لتنفيذ مبادرة 24 ساعةً والتي خفَّضت متطلبات وثائق الاستيراد والتصدير إلى وثيقتين، ومكَّنت المستوردين من تقديم بيانات الاستيراد إلكترونياً قبل وصول البضائع الى المنافذ السعودية، حيث أسهمت في تفعيل العمل على مدار الـ 24 الساعةً ورفع نسبة الفسح خلال 24 ساعةًإلى 65% من إجمالي البضائع الواردة خلال عام 2018م.

كما تقوم شركة تبادل عبر منصة فسح بالربط بين الجمارك السعودية والمختبرات الخاصة ذلك بهدف التأكد من فحص العينات وإرسال واستقبال النتائج بشكل إلكتروني، بالإضافة إلى الربط مع الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس للحصول على شهادات المطابقة للمنتجات والتي تصدر من جهات المطابقة الأصلية والتي بدورها تساهم وبشكل فعَّال في القضاء على الغش التجاري.

الربط الجمركي

وتعمل شركة تبادل كممكِّن تقني في عملية الربط الجمركي مع عدد من الدول المجاورة لتسهيل التجارة والتعاملات الجمركية، حيث تتم الاستفادة من الربط في التسهيل على المستخدم في عملية إدخال البيانات الجمركية وزيادة موثوقية البيانات بشكل أكبر، حيث يتم إرسال البيانات الصادرة من الدولة المجاورة إلى الجمارك السعودية مباشرةً.

تسريع فسح الغذاء والدواء من ١٤ يوماً لأقل من يومين

وفي هذا الصدد نجد أن من أهم مميزات منصة فسح أتمتة جميع الخدمات ذات العلاقة بشكل رئيس بالإجراءات الجمركية، عبر الربط بمختلف الجهات من القطاع الحكومي (مثل: الهيئة العامة للجمارك، الهيئة العامة للموانئ، وزارة البيئة والمياه والزراعة، الهيئة العامة للغذاء والدواء، والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس)، حيث أسهمت منصة فسح بالشراكة مع الهيئة العامة للغذاء والدواء في تسريع إجراءات الفسح المتعلقة بالغذاء والدواء من ١٤ يوماً للفسح، لأقل من يومين، كما ساهمت الشراكة مع وزارة البيئة والمياه والزراعة بتسريع إجراءات الفسح المتعلقة بالزراعة إلى أقل من يوم ونصف فقط بدلاً من ٥ أيام.

كما أن الربط مع القطاع الخاص له مزايا اقتصادية، فعلى سبيل المثال خدمة إدارة حركة الحاويات والتي تمَّ تقديمها عبر الربط مع مشغلي الموانئ ساهمت في تسهيل إتمام جميع عمليات التفتيش بشكل إلكتروني من لحظة تفريغ السفينة إلى لحظة مغادرة البضائع للميناء والتي كانت تأخذ الكثير من الجهد، حيث كان هناك فرق خاصةً في شركات التشغيل في الموانئ، تمَّتقليص أدوارهم ليتم الاستفادة منهم في أماكن أخرى تساهم في زيادة الفعَّالية، وكذلك تمَّ تقليص الوقت بشكل كبير، حيث إن جميع عمليات التحديث تتم بشكل مباشر، مما ساهم في سهولة تطبيق مبادرة 24 ساعةً وزوّد صاحب القرار بشفافية عالية عما يحدث على أرض الواقع.

سرعة الفسح

وساهمت المنصة «فسح» في تمكين صاحب القرار من الحصول على المعلومة من مصدرها وبشكل مباشر وسريع، حيث يستطيع في كل وقت الإطلاع على البيانات ومقارنتها، كما أن اعتماد الجمارك على برامج مثل المشغل الاقتصادي المعتمد والذي يساعد المنشآت التجارية المشاركة في سلسلة الإمداد والتي تقدمت للبرنامج وتمَّ التحقق منها وتقييمها كشريك موثوق به وملتزم وقليل المخاطر ستحصل على العديد من المزايا لتسهيل عملياتها الجمركية وتقليل التكلفة وسرعة الفسح في المنافذ في المملكة.

خدمة «مسار»

وتتيح خدمة تتبع البضائع « مسار» للمستخدم، سواءً كان مستورداً أو مُصدّراً أو مخلصاجمركياً متابعة بضائعه وشحناته بتفاصيلها والمراحل التي مرَّت بها منذ وصولها إلى المنفذ وحتى استلامها وجميع الإجراءات الخاصة بها بشكل واضح ودقيق. مما يساهم في زيادة الشفافية لجميع الأطراف ذات العلاقة في الاستيراد والتصدير.

وتهدف الجمارك إلى تمكين عملائها من الاستفادة الكاملة من المنصة التي أطلقتها الشركة السعودية لتبادل المعلومات «تبادل» بالتعاون مع الجمارك، وتتضمن خدمات ذات علاقة بالاستيراد والتصدير إلكترونياً، وتغني المنصة بخدماتها المتعددة عملاء الجمارك المستفيدين عن مراجعتها أو مراجعة منافذها

في كثير من الخدمات الجمركية التي تقدمها، وستكون الخدمات متاحة من خلال البوابة الإلكترونية لشركة «تبادل» متضمنة لأكثر من 20 خدمةً جمركيةً كمرحلة أولى.

توفير الوقت والجهد

وفَّرت المنصة الوقت والجهد والتكاليف على المتعاملين، وسرَّعت دورة الحاويات وحركة التجارة والاستيراد والتصدير والخدمات اللوجستية، حيث تعمل المنصة الشاملة على مدار الساعة لتقدم خدمات جهات حكومية عدة من خلال نافذة واحدة، مما يستوجب حرص العملاءعلى تحديث بياناتهم للاستفادة من المنصة، باعتبار أن ربط المنصة بسداد فيه حل لمشكلة وقف بعض الخدمات نتيجة عدم التمكن من سداد التكاليف في الوقت المحدد.

وإطلاق أكثر من خدمة جمركية عبر فسح وإتاحة الفرصة للتجار والموردين لإنهاء إجراءاتهم إلكترونياً عبر نافذة موحدة ستكون مقدمة لخدمات أخرى جديدة، وتحديث البيانات هو من صالح المستفيد من الخدمة.

مواكبة الرؤية

وتعدُّ منصة فسح من المنصات الفاعلة التي تواكب الرؤية الوطنية وتقدم خدمات شاملة لشبكة من القطاعات والأعمال الاقتصادية وهدفها زيادة الحركة والدينماكية في الاقتصاد الوطني وإزالة كل المعوقات، ومن شأنها إلغاء وظائف المعقبين ومكاتب الخدمات لكثير من الأعمال واستحداث وظائف أخرى، ولاشك أن خدمات الجمارك الجديدة ستسرع من تحوُّل المملكة إلى منصة لوجستية عالمية.

وتمكَّنت الهيئة من إحداث نقلة نوعية في الأداء والإنجاز، بالاعتماد على ما حققته من إنجازات مهمة سابقة، ومنها تقليص المستندات المطلوبة للاستيراد والتصدير إلى 3 مستندات فقط، والفسحكإحدى الخدمات الجديدة التي ظهرت ضمن برنامج التحول لإحداث نقلة نوعية في عمل الجمارك، وإيجاد بيئة عمل جاذبة للمستثمرين.

وتحول «فسح» إلى منصة أعمال وطنية له فوائد كبيرة و ستنعش حركة التجارة من وإلى المملكة وتساهم في ظهور منشآت جديدة تعمل في قطاعات الاستيراد والتصدير والتجارة.

خدمات المستفيدين

وتمَّ الربط بين منصة فسح وشركات البريد السريع، حيث تمَّ الربط مع عدد من الشركات وجارٍ العمل على استكمال الربط، وطبقت «تبادل» خدمات وتزيد عن 100 خدمة لمختلف أنواع المستفيدين من تجار، ومستوردين ومصدرين، ومخلصين جمركيين ووكلاء شحن ومشغلي موانئ، ومشغلي القطار، والمختبرات الخاصة، ووكلاء السيارات، وشركات البريد السريع، إضافةً إلى الخدمات التي سيتم تطبيقها مستقبلاً لتطوير العمل وإنهاء الإجراءات إلكترونياً. وتتيح خدمات النافذة الموحدة «فسح» الخاصة بالمختبرات الخاصة، مجموعةً من الخدمات لإدارة عمليات فحص وتفتيش العينات المرسلة من قبل الجمارك السعودية، للتأكد من مناسبة البضائع للمستخدم النهائي، وتتضمن قائمة الخدمات المقدمة للمختبرات الخاصة، استقبال طلب فحص العينات، وفحص وإرسال نتائج العينات، وطلبات التحليل عن طريق الربط المباشر.

تخفيض متطلبات وثائق الاستيراد والتصدير إلى وثيقتين

التخلص من السلع المقلدة.. تحديات بيئية وصحية معقدة

تعد التجارة في السلع المقلدة والمقرصنة مشكلة دولية متنامية الأبعاد، تخلق عواقب اقتصادية وأخلاقية كبيرة لأصحاب الحقوق والحكومات والاقتصاد، فضلاً عن الأضرار التي يمكن أن تلحقها بالبيئة، وتهدد الصحة العامة، فرغم التشابه بين السلع الأصلية والمقلدة في الشكل إلا أن أن هناك فوارق جوهرية كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالجودة التي تكون منخفضة جداً في الأخيرة وهنا يكمن التحدي في كيفية التخلص الآمن من تلك السلع دون الإضرار بالإنسان والبيئة، وفي الوقت نفسه حماية أصحاب الحقوق.

أبعاد التحدي

يتمثل أحد الأهداف الرئيسة في التخلص من السلع المقلدة التي تضبطها سلطات الجمارك في جميع أنحاء العالم، ضمان إزالتها من جميع قنوات التجارة، كوسيلة لحماية حقوق الملكية الفكرية في المقام الأول، لكن نشأت بعد ذلك المخاوف بشأن التأثير الاجتماعي والبيئي لهذه العملية، فالسلامة والتخلص الآمن من هذه السلع وتخزينها أمر بالغ الأهمية لضمان التخفيف من المخاطر البيئية والتخلص من السلع الضارة بطريقة تمنع التحويل.

الإطار القانوني الدولي

تمّ تحديد الحد الأدنى من المتطلبات الدولية للتخلص من السلع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)، الذي تديره منظمة التجارة العالمية (WTO). وتنص المادة 46 من الاتفاقية على أنه ينبغي «التخلص من السلع المخالفة للملكية الفكرية خارج قنوات التجارة على نحو يتجنب أي ضرر يلحق بصاحب الحق، أو ما لم يكن ذلك يتعارض مع المتطلبات الدستورية القائمة».

كما تنص على أن «الإزالة البسيطة للعلامة التجارية الملصقة بصورة غير قانونية لن تكون كافية، ما عدا في حالات استثنائية، للسماح بإطلاق السلع في قنوات التجارة».
وتشمل خيارات التخلص الحالية إعادة التدوير، والحرق في الهواء الطلق والتقطيع والتكسير والدفن في مواقع طمر النفايات، والتبرع بها للجمعيات الخيرية. غير أن الأساليب المعتمدة تعتمد على طبيعة السلع التي تتطلب التخلص وكذلك توافر مرافق التخلص الملائمة.

تجارة غير شرعية

وتقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن السلع المقلدة المنتهكة للملكية الفكرية بلغت حوالي 2.5% من التجارة العالمية في عام 2013م،أو مايعادل 461 مليار دولار، وهو ما يمثل زيادة في الحجم يقدر بنسبة 1.9 %منذ عام 2008م وإذا كانت الغالبية العظمى من السلع المقلدة مصدرها آسيا، إلا تجارتها واسعة الانتشار، حيث تصنع السلع المقلدة والمقرصنة في جميع اقتصادات ومناطق العالم تقريباً.
وبشكل إجمالي، هناك سنوياً تجارة غير شرعية تبلغ قيمتها 96 مليار دولار، ولا تقتصر تلك التجارة فقط على السلع الفاخرة، ولكن هناك أيضاً الأدوية ولعب الأطفال وصادرت سلطات الجمارك الأوروبية 41 مليون سلعة مقلدة خلال 2016م، بلغت قيمتها 763 مليون دولار، وجاءت 80% من هذه البضائع من الصين، وشملت السلع المقلدة التبغ ولعب الأطفال والأجهزة المنزلية والأدوية. وحسب المفوض الأوروبي المكلف بالأسواق الداخلية، إليزابيتا بينكوسكي في تصريحات في ديسمبر من العام الماضي، فإن 5 % من البضائع التي يستوردها الاتحاد الأوروبي يمكن اعتبارها من البضائع المقلدة.

500 مليار

وتشير الأرقام المعلنة في مطلع العام 2017م إلى بلوغ حجم تجارة السلع المقلدة عالمياً نصف تريليون دولار سنوياً، وتمثل 2.5 % من الواردات العالمية، وفق تقرير صدر في وقت سابق عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفي السعودية بلغ حجم المضبوطات من المنتجات المغشوشة والمقلدة، عام 2017م نحو 23 مليون وحدة تصل قيمتها إلى أكثر من 333 مليون ريال (88.8 مليون دولار)، فضلاً عن 20 مليون وحدة، منعت الجمارك دخولها بسبب عدم مطابقة المواصفات، وأعيدت أو أتلفت.
كما احتلت السعودية المركز الأول على مستوى جمارك الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للجمارك في عدد القطع المضبوطة من المواد المخالفة لحقوق الملكية الفكرية في عام 2016م، حيث بلغ عددها (146.566.754) قطعة مقلدة، وذلك بما نسبته 70% من إجمالي القطع المضبوطة.

أدوار ومسؤوليات

ويقول الدكتور مارتن غارد، المستشار المستقل في مجال البيئة، في جنيف، بسويسرا، إن تخزين وتدمير السلع المقلدة بطريقة آمنة بيئياً أمر تكتنفه الكثير من الصعوبات، وغالباً ما يكون هدفاً معقداً، خصوصاً في البلدان النامية، لصعوبة التخزين المناسب لتلك السلع، وغالباً ما تكون هناك مشكلات تتعلق بعدم وجود أطر تنظيمية وخبرات فنية، ووعي بيئي كافٍ، وبنى تحتية مناسبة أو إعادة تدوير مناسبة،إضافة إلى شح الموارد المالية.
وذكر غارد في دراسة قدمها إلى اللجنة الاستشارية المعنية

500 مليار دولار حجم تجارة السلع المقلدة عالمياً سنوياً

بالإنفاذ (الدورة الثانية عشرة في جنيف في ديسمبر 2017م) التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) أن تخرين السلع المقلدة أمر مكلف، وقد يصبح عديم الجدوى، لا سيما في حال ضبط كيمات كبيرة منها، حيث يحتاج الأمر إلى فرز تلك السلع وتقسيمها حسب نوعها وتكوينها، وتخزينها بحذر خشية تسربها أو اشتعال النيران فيها.

البيئة والإنسان

ويضيف غارد أن الحرق في الهواء الطلق هو أسلوب التخلص الأكثر ملاءمة للسلع المقلدة، لكن مع الوضع في الاعتبار أضرارها على البئية والإنسان، على المدى البعيد، فحرق المنتجات جنباً إلى جنب مع مواد التعبئة والتغليف البلاستيكية يمكن أن يطلق كمية كبيرة من الأدخنة السامة مثلا لملوثات العضوية الثابتة (POPs)، والمركبات العضوية غير قابلة للتحلل بيئياً، والتي تؤثر على كل من العاملين في مكبات النفايات وجامعي القمامة من خلال التعرض المباشر للأبخرة السامة أو تسرب السوائل إلى داخل التربة المحيطة والمجاري المائية.

تقليل النفايات

وبموجب اتفاقية بازل،المصادق عليها في في 22 مارس عام 1989م، كرد فعل للإنتاج العالمي السنوي لمئات الملايين من أطنان النفايات الخطرة على صحة الإنسان والبيئة، يجب تقليل كمية النفايات الخطرةالمنتجة ومعاملتها والتخلص منها في نفس مكان انتاجها بقدر الإمكان، والتقليل من عمليات نقلها عبر الحدود إلى درجة تتناسب مع إدارتها بطريقة سليمة بيئياً. وكذلك يجب تقديم المساعدة للدول النامية والدول ذات الاقتصاد المتغير.

ويتمثل العامل الرئيس في تحقيق الإدارة السليمة بيئياً والتدمير المناسب للسلع المقلدة، قوة السياسة البيئية القطرية والإطار التشريعي الحالي، باعتباره العامل الذي سيتحكم في إدارة النفايات بشكل أكثر فاعلية.

لكن مع ذلك يقول الدكتورغارد إن التدمير الآمن للسلع المقلدة سيكون مهمة أكثر تحدياً، وربما تؤدي إلى خيارات للتخلص أقل قبولاً، فيما يتعلق بالسلع الخطرة، اعتماداً على حجم الشحنات المضبوطة ونوعية المواد الخطرة، وقد يكون من الأنسب ترتيب تصدير هذه السلع عبر الحدود إلى مكان المنشأ أو لبلد ثالث به مرفق للتخلص من تلك السلع بطريقة مأمونة.

شواغل بيئية

تعتمد طريقة التخلص المختارة للسلع المقلدة على الطبيعة المحددة لتلك السلع(خطرة أم لا)، التكنولوجيا المتاحة أو الخبرة والتكاليف المترتبة على العملية.

لكن ينبغي في معظم الحالات حرق المبيدات العضوية المقلدة عند درجة حرارة عالية(أكثر من1100 درجة مئوية) لأنها غالباً ما تحتوي على مكونات سامة تختلف كثيراً عن المنتج الأصلي وقبل التخلص منها، يجب فحص تلك المواد في مختبر معتمد لمراقبة الجودة ومجهز تجهيزاً جيداً.

بمجرد التخلص من المبيدات، يجب شطف وغسل الحاويات وتدميرها بشكل فعّال، ويجب عدم إعادة استخدامها، حيث تظل المواد الكيميائية المتبقية عالقة في جدران الحاويات.

ضبط 23 مليون وحدة مقلدة ومغشوشة في 2017م

FINANCE
MARKETING

التحول الرقمي في الجمارك..

تبسيط للإجراءات وزيادة كفاءة التشغيل

يركِّز التحول الرقمي Digital Transformation في الجمارك بشكل أساس على التطور التكنولوجي الكبير الذي يشهده العصر الحالي، بات من الضروري على المؤسسات والهيئات التي تسعى إلى التطوير وتحسين خدماتها أن تلاحق هذه المتغيِّرات المتسارعة وتتجه نحو التحول الرقمي، والتحول الرقمي لايعني تطبيق التكنولوجيا فقط، بل هو برنامج شامل كامل ويمس طريقة وأسلوب العمل، وكيفية تقديم الخدمات للجمهور المستهدف لجعل الخدمات تتم بشكل أسهل وأسرع.

ويعني التحول الرقمي، استخدام التكنولوجيا داخل المؤسسات والهيئات، سواءً الحكومية، أو القطاع الخاص على حد سواء، فهو يساعد على تحسين الكفاءة التشغيلية وتحسين الخدمات التي تقدمها للعملاء والجمهور المستهدف، من تلك الخدمات، كما يقوم على توظيف التكنولوجيا بالشكل الأمثل، مما يخدم سير العمل داخل المؤسسة في كافة أقسامها وأيضاً في تعاملها مع العملاء والجمهور لتحسين الخدمات وتسهيل الحصول عليها مما يضم توفير الوقت والجهد في آن واحد.

رؤية المملكة 2030

تبنَّت المملكة في إطار الرؤية 2030، برنامج التحول الرقمي، ويهـدف إلـى بناء مجتمع رقمي واقتصاد رقمي ووطن رقمي على نحو يضمن التحول إلى مجتمع رقمي مبني على إنشاء منصات رقمية لإثراء التفاعل والمشاركة المجتمعية الفعَّالة بما يساهم في تحسين تجربة المواطن والمقيم والسائح والمستثمر في المملكة، واقتصاد رقمي لتطوير الصناعة وتحسين التنافسية والتأثير الإيجابي على الوضع الاقتصادي وتوليد الوظائف المعرفية و تقديم خدمات أفضل للمستفيدين، ووطن رقمي لتحفيز الإبداع من خلال استقطاب الاستثمارات والشراكات المحلية والعالمية في مجالات التقنية والابتكار.
وتوقَّعت «مايكروسوفت» أن يصل الإنفاق على قطاع تقنية المعلومات في السعودية إلى 40 مليار دولار في العام 2018م، مع زيادة تركيز الحكومة على الابتكار والتقنية السحابية لتعزيز رحلة التحول الرقمي، وهو ما تبنته الجمارك السعودية كواحدة من مؤسسات الدولة المعنية بهذا الأمر، والتي ظلَّت تواكب باستمرار التقنيات الحديثة والتحولات التكنولوجية إيماناً منها بأهميتها في تحسين الكفاءة التشغيلية وتنظيمها، تحسين جودتها وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للجمهور، إلى جانب خلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيداً عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات والتي ستساهم بدورها في خلق حالة من الرضا والقبول من الجمهور تجاه خدمات الجمارك، هذا إضافةً إلى توفير التكلفة والجهد بشكل كبير.

التحول الرقمي في الجمارك

يركز التحول الرقمي Digital Transformationفي الجمارك بشكل أساس على تبسيط الإجراءات الجمركية وزيادة فرص المراقبة والتتبع، وهناك عدة جوانب ستجبر المجتمع التجاري على مراجعة جداول أعماله الرقمي واتخاذ الإجراءات اللازمة، فالحلول الجديدة القائمة على النظام، على سبيل المثال، تزيد من احتياجات التكامل مع سلطات الجمارك، مما يوفر لها إمكانيات أفضل للتحقق من صحة البيانات المتلقاة، مع تسريع العمليات الجمركية.
لكن التقنيات الرقمية يمكن أن تخلق أيضاً فرصاً جديدة بمزايا تجارية واضحة.

التحول الرقمي في الجمارك يركز على تبسيط الإجراءات الجمركية وزيادة فرص المراقبة والتتبع

ففي إدارة العمليات، يمكن أن يؤدِّي تحويل العمليات والمعلومات الرقمية إلى تقليل تكاليف التجارة وتسهيل تنفيذ اتفاقيات التجارة الحرة. وعلاوة على ذلك، فإنَّ الوصول إلى المزيد من البيانات واستخدامها يسمحان بإمكانيات جديدة للتخطيط والمتابعة لتحسين الإدارة والرقابة. وهذا بدوره يساهم في تحسين الأداء والاستفادة الأفضل من الموارد وتدفقات السلع الأكثر كفاءة.

وتقول توفا جوستافسون، كبيرة المسؤولين التقنيين في شركة خدمات الجمارك KGH السويدية والمسؤولة عن الأعمال الرقمية المتنامية للشركة التي تتعامل مع 14 ألف عميل في جميع أنحاء أوروبا: «احتضنواالتحول الرقمي..لا يمكن للشركات الانسحاب من الرقمنة التي تحدث داخل الجمارك، ولكن يمكنهم اختيار كيفية التعامل معها».

وأضافت إن التحول الرقمي ليس جديداً، فهناك طموح مستمر للحصول على فهم أفضل، زيادة الكفاءة، تحسين المراقبة، أن نكون أكثر مرونة للتغيير وما إلى ذلك ويؤثر التحول الرقمي على معظم ما نقوم به، وما نريد القيام به وما يمكننا القيام به. بما في ذلك الجمارك».

التخطيط والتكيف

وأكدت جوستافسون «من المؤكد أن الشركات تحتاج إلى التخطيط والتكيف، ولكن أثناء القيام بذلك قد يكون من المفيد قضاء بعض الوقت في التفكير بشكل أكبر.. يمكن لجهد صغير أن يُظهر الطريق لتحقيق مكاسب كبيرة. خذ ذكاء الأعمال Business Intelligence)) على سبيل المثال.. إنها منطقة مثيرة للاهتمام أيضاً داخل التجارة والجمارك، مع العديد من المزايا التي تساهم في تحسين إدارة المخاطر بالإضافة إلى توفير وكفاءة التشغيل».

ووصفت المسؤولة التقنية أن التحول الرقمي مجال ضخم، وليس كل شيء فيما يتعلق بالتشريعات الجديدة يبدو واضحاً حتى الآن، ولكن ما يمكنك فعله هو البدء في التحكم في بياناتك وجودتها..وما هي البيانات التي لديك حالياً؟. وماذا نريد أن يكون لديك؟ هل جميع بياناتك للاستخدام. ثم ابدأ في استكشاف احتياجاتك على أساس ما تريد تحقيقه، وليس ما تحتاج إلى الالتزام به.وكلما بدأت في وقت مبكر، كلما كان موقفك أفضل من منافسيك.

مفهوم المشاركة التدريجية

لابدَّ من وجود استراتيجية واضحة مع خارطة طريق تحدد أولويات المؤسسة، أو الشركة والأهداف التي تسعى لتحقيقها من هذا التحول الرقمي، ولابدَّ من البدء التدريجي والمتوازن في التحول بشكل تدريجي، هذه الاستراتيجية لابدَّ أن يتم رعايتها ومراقبة تنفيذها من القيادة العليا في المؤسسة، أو الشركة وذلك لكون تأثيرها ونتائجها تمس صميم عمل المؤسسة،

لذلك لابدَّ من وضع الآليات والإجراءات اللازمة لمراقبة تنفيذ هذه استراتيجية التحول، وجدير بالذكر بأن استحداث وظيفة لمدير برنامج التحول سيكون له تأثير واضح وإيجابي على نجاح تنفيذ الاستراتيجية.

وعملت الجمارك السعودية خلال الفترة الماضية، ومن خلال مفهوم المشاركة التدريجية، على توظيف الابتكارات والاختراعات التكنولوجية في جميع أعمالها الجمركية ويتضح ذلك على سبيل المثال في بيئة العمل الجمركي، حيث أنها تتم في بيئة آلية متكاملة بواسطة «نظام نبراس»، كما طبَّقت الجمارك السعودية نظام المراقبة عبر الكاميرات في المنافذ الجمركية البرية والجوية والبحرية، وتمَّ ربطها بإدارة الجمرك في كل منفذ.

كما طوَّرت الجمارك بوابتها الإلكترونية وتضمينها كافة المعلومات والبيانات التي يحتاجها شركاء العمل الجمركي والمتعاملون معها، إضافة إلى إنشاء حسابات تفاعلية على وسائل التواصل الاجتماعي تدعم توجهها واستراتيجيتها في مجال التحول إلى التقنية الرقمية.

الأمان والكفاءة والأتمتة

ويمثل الأمان والشفافية والكفاءة والأتمتةAutomation، هدفاً رئيساً عند تبني أي تقنية جديدة في عصر التحول الرقمي، لكن من الصعب أن تجتمع هذه الأهداف في نظام أو تقنية واحدة، إلا أنَّ القليل من التقنيات الحديثة استطاع بالفعل أن يوفر كل ذلك وأكثر، كتقنية السجلات المجمعة أو ما يُسمى تقنية الـ «بلوك شين»، التي بدأت جميع الدول خاصة السعودية باتخاذ خطوات جادة لتبنيها والاستفادة منها في عملية التحول الرقمي، الذي تسعى إليه الجمارك السعودية لتحسين البنيات التحتية ورقمنة العمليات عملية واضحة وسريعة وأمنة في الوقت نفسه.

وتعد تقنية الـ»بلوك شين»، التي تمَّ ابتكارها عام 2008م برنامجاً معلوماتياً مشفراً، يستخدم سجلاً موحداً للمعاملات عبر الشبكة، تمَّ تصميمه بطريقة لامركزية لإلغاء الحاجة إلى الوسيط أو لنظام تسجيل مركزي لمتابعة حركة تبادل البيانات، وهو ما يجعل جميع الجهات المعنية بهذه التعاملات مهما اختلفت، تتواصل مباشرةً معاً، دون الحاجة إلى تدخل أطراف ثالثة أو وسيط.

وكشف وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس عبدالله السواحة، أن نصيب السعودية من اقتصاد تقنيات «البلوك شين» سيبلغ 250 مليار دولار بحلول عام 2028م وأضاف أن هذه التقنية ستثري اقتصاداً قوامه تسعة تريليونات دولار بحسب تقرير منتدى الاقتصاد العالمي بحلول 2028م، وتبلغ حصة الشرق الأوسط منها نصف تريليون دولار. مع تبني السعودية التقنيات الحديثة، التي تسهم في رفع وتيرة التحول الرقمي عبر استخدام التقنيات الحديثة لتوفير الكفاءة والفعالية في جميع التعاملات، فقد قامت عديد من الجهات في السعودية باتخاذ خطوات جادة لتبني تقنية الـ «بلوك شين»، وعملت على نقل المعرفة إلى البلاد عبر العديد من الأحداث والمؤتمرات المتخصصة في هذا المجال، ومن تلك الجهات «الجمارك السعودية» التي عملت خلال الفترة الماضية على الإعداد للتطبيق التجريبي للتقنية بالتعاون مع شركة IBM لنظام الإرساليات الواردة عبر المنافذ البحرية.

الجمارك السعودية تعمل على توظيف الابتكارات والاختراعات التكنولوجية في جميع أعمالها الجمركية

دور سلطات الجمارك في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة

أدَّى تمدد وانتشار التدفقات المالية غير المشروعة حول العالم خلال السنوات الأخيرة، إلى فتح أبواب عدة لبحث سبل التصدي لهذه الظاهرة المتنامية من الجهات المختصة والمعنية، خاصة وأنها باتت تمثل عائقًا حقيقياً أمام تعبئة الموارد المحلية، وسيادة سلطة القانون والنظام؛ وخطط التنمية المستدامة وتحدياً متجدداً أمام سلطات الجمارك وغيرها من الإدارات الضريبية وتحصيل الإيرادات.

ما التدفقات المالية غير المشروعة؟

رغم الجهود والمبادرات المبذولة في السنوات الأخيرة لإيجاد تعريف دولي دقيق وموحّد للتدفقات المالية غير المشروعة، أو منهجية عمل علمية متفق عليها لقياسها، حيث يلجأ كثيرون إلى منهجيات مختلفة لقياس هذه التدفقات، مما يحبط محاولة تقديم تقييمات عالمية وإقليمية قابلة للمقارنة عبر الزمان والمكان، إلا أن التدفقات المالية غير المشروعة تُوصف في علم الاقتصاد، باعتبارها مسألة هروب أو تدفق رؤوس الأموال غير المشروعة التي تمّ الحصول عليها أو نقلها أو إنفاقها بصورة غير مشروعة، حيث يُراد من هذا الهروب أو تدفق محو مصدر هذه الأموال.

وبحسب التقارير الشحيحة في هذا الجانب يتمّ القيام بتدفقات مالية غير مشروعة بعدة طرق وبشكل لا تظهر فيه في الحسابات الوطنية (National Accounts) ولا في ميزان المدفوعات (Balance of Payments) وتشمل هذه الطرق التسعير الخاطئ للسلع، التحركات النقدية الكبيرة المشبوهة وغير المشروعة، وتهريب بضائع دون دفع الرسوم الجمركية أو بضائع ممنوع التجارة بها بالإضافة إلى التهرب الضريبي؛ وتشويه الإحصائيات التجارية والمكاسب الآتية من التجارة المتعددة الأطراف والتجارة البينية والتفضيلية (مثل: التلاعب بالفواتير التجارية)؛ وغيرها.

ويعتبر الفساد بصوره وأشكاله المختلفة خاصة في البلدان في طور النمو، وسهولة الحصول على رؤوس الأموال في هذه البلدان، يجعل من مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة تقعّ بالدرجة على مسؤولية وعاتق هذه الدول من ناحية أن الأموال عادة تخرج منها لتصب في حسابات خاصة في الدول المُتطوّرة وتُصبح بعدها هذه الأموال شرعية، لذلك تظل المُشكلة الأساسية في التدفقات المالية غير المشروعة، ليس عدم شرعيتها (تُخالف القوانين والأنظمة) فحسب، بل بتأثيرها المُدمّر على الاقتصاد والظروف المعيشية والمجتمعية والأمنية وعلى إعاقة عملية التنمية المستدامة وخطط وبرامج محاربة الفقر، إضافة إلى دورها في تمويل الإرهاب أو الصراعات خاصة في

الجريمة والفساد يستنزفان تريليون دولار سنوياً من الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل

الدول النامية. ولكن مضاعفة الجهود لتحقيق تخفيض كبير في التدفقات المالية غير المشروعة، بغية القضاء عليها في نهاية المطاف هو يتطلب بالضرورة التصدي لمصادر التدفقات المالية غير المشروعة عن طريق مكافحة النشاط الإجرامي والفساد والتهرب الضريبي، ووقف التدفقات المالية غير المشروعة لمنع هروب الأموال غير المشروعة من البلاد، وكذلك تعزيز الرقابة عبر الحدود والمنافذ الجمركية الي جانب تطورات ملف تعاون الدول الأعضاء في مجال مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة بالإضافة إلى ضبط الوسطاء الماليين وغيرهم من مقدمي الخدمات وحثهم على الكف عن قبول مثل هذه الأموال.

سلطات الجمارك ومكافحة الظاهرة

يمثل اختيار الأمانة العامة لمنظمة الجمارك العالمية لشعارها الذي طرحته للعام 2018م وهو «بيئة أعمال آمنة للتنمية الاقتصادية»، تعبيراً عملياً لحث أعضائها على النظر في كيفية خلق بيئة للأعمال تعزز مشاركتهم في التجارة العابرة للحدود وبالتالي كيفية خدمة الناس وتمكين التجار، وربما في نفس الوقت النظر في بحث آليات مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وصور الاحتيال المختلفة في فواتير الصفقات التجارية.

وليس مهماً للحكومات فقط أن تدعم بعض التدخلات المعينة لأجل ازدهار قطاع الأعمال، بل من المهم أيضاً النظر على البيئة الخارجية التي يعمل فيها هذا القطاع. وعليه، ومن منظور جمركي، سيكون من المهم النظر كذلك في فرص تطوير فكرة بيئة الأعمال «الآمنة» وخصوصاً عناصرها الرئيسة وهي «ممكنة» و «آمنة» «وعادلة ومستدامة»، خاصة مع توافر العديد من أدوات منظمة الجمارك العالمية ومواثيقها ومبادراتها التي تمَّ تطويرها يمكن أن تساعد الإدارات الجمركية في بناء البيئة المثالية لازدهار ونمو التجارة الدولية وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار يقول كونيو ميكوريا الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية: «إن البحث القائم على الدليل والمعترف به دولياً يظهر بشكل واضح أن بإمكان الجمارك حول العالم المساهمة في جعل بيئة الأعمال أكثر « تمكيناً « أو بمعنى أخر أكثر استقراراً وقدرة على التنبؤ، على سبيل المثال، مواءمة الإجراءات ومعالجة الفساد وتعزيز النزاهة وتسهيل حركة البضائع عبر الحدود والنقل والناس بشكل عام».

ويتبيّن من خلال الاطلاع على الجهود المبذولة والمبادرات المتخذة من طرف منظمة الجمارك العالمية وسلطات الجمارك حول العالم والعلاقات التي تربطها بباقي المنظمات والهيئات الدولية، أن موضوع الأمن أصبح يحتل مركزًا محوريًا في عملها وأدبياتها وأن هناك توجهاً متنامياً لهذه المنظمة نحو تعزيز قدرات أعضائها، في مجال الأمن عامة وسلامة وتأمين السلسلة اللوجستية على الخصوص، وهو الأمر الذي

أفرز مجموعة من المبادرات التي تمَّ اتخاذها والعديد من الاتفاقيات التي تمَّ إبرامها والعديد من اللقاءات التي تم عقدها والكثير من المعايير التي تم اعتمادها من أجل تحسين مراقبة الحدود وترقية الضوابط الجمركية بغية محاربة غسل الأموال وضبط التدفقات المالية غير المشروعة وتشديد المراقبة على غاسلي الأموال وممرريها عبر الحدود، بالإضافة إلى منع وكشف وتقليص حرية حركة الإرهابيين والمجرمين ومبيضي الأموال غير المشروعة من بلد إلى آخر.

جهود الجمارك السعودية في مكافحة الظاهرة

يؤكد معالي الأستاذ أحمد بن عبدالعزيز الحقباني محافظ الهيئة العامة للجمارك أنَّه انطلاقاً من المسؤولية الكبيرة التي تقوم بها الجمارك السعودية نحو أمن واقتصاد هذه البلاد المباركة، وتحقيقاً لتطلعات قيادتنا الرشيدة في تقديم أفضل الخدمات الجمركية وتحقيق أعلى معدلات النجاح مبيناً أن الجمارك السعودية تواكب المستجدات ذات الصلة بالشأن الجمركي، وتسعى إلى إيجاد وتطبيق حلول مبتكرة ومستدامة تُسهم في تسهيل حركة التجارة بين دول العالم، بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030 ومبادرات الجمارك في برنامج التحوّل الوطني 2020 وصولاً إلى تحقيق المكاسب للاقتصاد الوطني.

ويشير معاليه إلى حرص الجمارك السعودية على تفعيل أحدث التقنيات الذكية في كافة مجالات العمل الجمركي إيماناً منها أن ذلك سيُساهم في تذليل جميع المعوقات، ويعزز مبدأ الشراكة مع كافة شركائها من القطاعين العام والخاص، مبيناً أنها عملت على استثمار مختلف تقنيات الاتصال والتواصل الحديثة مع كافة عملائها، حيث جرى مؤخراً في هذا الإطار تدشين مركز « البلاغات الأمنية « وكذلك مركز الاستهداف وإدارة المخاطر التابعين للجمارك السعودية.

ويبيّن معاليه أن الجمارك ستظل تلعب دوراً مهماً في حماية حدود المملكة من خلال منع تهريب الأسلحة والسلع ومواجهة التدفقات المالية غير المشروعة، بالإضافة إلى تيسير التجارة باعتبارها من أهم عوامل التنمية الاقتصادية، لافتاً إلى أن استيراد البضائع غير القانونية مثل البضائع التي تخرق حقوق الملكية الفكرية، أو البضائع القانونية والتي يتم على سبيل المثال تهريبها إلى بلد ما لتجنب دفع الرسوم الجمركية والبضائع التي يتم إخفاء قيمتها الحقيقية، يمكن أن تسفر عن ضرر كبير، يتجاوز الخسائر المالية للتجار الشرعيين والحكومة إلى إعاقة خطط الحوكمة والاقتصاد والتنمية والأمن البشري في بلادنا وجميع أنحاء العالم.

وفيما يتعين إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات بشأن حجم وآليات قياس التدفقات المالية غير المشروعة، سيظل التنسيق والتعاون على الصعد الوطني والإقليمي والدولي أمراً هاماً وحيوياً في سياق جهود مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، خاصة مع تفاقم وتعقد المخاطر المرتبطة بإساءة استخدام خدمات تحويل الأموال والمدفوعات غير المباشرة لتمويل عمليات التجارة والشراء وغسل الأموال المتصل بحركة التجارة ودور القطاع المالي في مكافحة الجريمة المالية وأهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الجمارك السعودية تحمي حدود المملكة من خلال منع التهريب ومواجهة التدفقات المالية غير المشروعة

خلال الـ (12) شهراً الماضية..
جمرك ميناء جدة الإسلامي

يضبط أكثر من «63» مليون حبة كبتاجون مخدرة

في إطار الجهود التي تبذلها الجمارك السعودية من أجل حماية الاقتصاد الوطني والمجتمع، فقد حقّق جمرك ميناء جدة الإسلامي إنجازات جمركية لافتة، خلال الفترة من ١٤٣٩-٠١-٠١هـ إلى ١٤٣٩-١٢-١٥هـ، حيث تمكّن من ضبط كميات كبيرة من حبوب الكبتاجون المخدرة، بالإضافة إلى الخمور، كذلك تمكّن الجمرك من ضبط كمية كبيرة من السلع المقلدة والمغشوشة.. في التقرير التالي نبرز تفاصيل هذه الإنجازات.

ضبطيات الجمرك
خلال الـ (12) شهراً الماضية

غش تجاري
1677 محضراً

حبوب كبتاجون
63,715,202 حبة

تهريب مقيدات
4,151 محضراً

عدم الإفصاح
94 محضراً

تهرب ضريبي
478 محضراً

مخالفة الإجراءات
81 محضراً

التصرف بالبضاعة
3,183 محضراً

مخالفة المنشأ
109 محاضر

خمور
4,074 زجاجة

الميناء الجاف بالرياض
Riyadh Dry Port

المضبوطات / Seized items

2,621

كبتاجون / Captagon

طريقة الإخفاء / Way of concealment

مُخبأةً داخل إرساليات بضائع وردت للجمرك

Hidden inside shipments that arrived at the Customs Post.

حالة عمّار
Halat Ammar

المضبوطات / Seized items

75,000

طلقة بندقية / Seized items

طريقة الإخفاء / Way of concealment

مخبأة داخل مركبتين بطريقة فنية

Cunningly hidden inside two trucks

مطار الأمير عبد المحسن
Prince Abdul Mohsen Airport

Seized items / المضبوطات

17,310

Captagon / كبتاجون

Way of concealment / طريقة الإخفاء

كانت مخبأة ضمن الأمتعة الشخصية لأحد المسافرين

Hidden in the personal belonging of a passenger

مطار الأمير نايف
Prince Naif Airport

Seized items / المضبوطات

2.030

crystal meth / الشبوا

Way of concealment / طريقة الإخفاء

كانت مُخبأة مع أحد ركاب رحلة قدِمت للمملكة

Hidden with a passenger coming to the Kingdom

مطار الملك خالد
King Khalid Airport

المضبوطات / Seized items

569,000

كبتاجون / Captagon

طريقة الإخفاء / Way of concealment

مخبأة في إرسالية آلة عجن بسكويت

Hidden in an artistic manner in the flooring beneath the seats

ميناء ضباء
Duba Port

المضبوطات / Seized items

529,759

كبتاجون / Captagon

طريقة الإخفاء / Way of concealment

مُخبأة ضمن إرساليات وردت إلى الجمرك

Hidden in a shipment that arrived at the Customs Post

مطار الملك عبدالعزيز
King Abdul Aziz Airport

Seized items / المضبوطات

925.8

Heroin / هيروين

Way of concealment / طريقة الإخفاء

كانت مخبأة داخل مخبأة مع أحد ركاب رحلات القادِمة إلى المملكة

Hidden in the personal belonging of a passenger.

الحديثة
Al Haditha

Seized items / المضبوطات

385,059

Captagon / كبتاجون

Way of concealment / طريقة الإخفاء

كانت مُخبأة بطريقة فنية داخل المركبات لغرض التمويه

Artistically camouflaged inside a truck

الجمارك السعودية
SAUDI CUSTOMS

البلاغات الأمنية

ساهم في حماية المجتمع بالتبليغ في حال الاشتباه بعمليات التهريب على:

- الرقم المخصص للبلاغات الأمنية: 1910
- الرقم الدولي: 8417 420 11 966+
- البريد الالكتروني: security@customs.gov.sa

توجد مكافآت للمبلغين

/KSACUSTOMS 1918

Give your business a boost with 24 hours clearance initiative from Saudi Customs

Initiate Now

The pre-arrival clearance process

www.fasah.sa

/KSACUSTOMS 1918

الجمارك السعودية
SAUDI CUSTOMS

تواصلوا معنا

متواجدون لخدمتكم عبر القنوات التالية:

customs.gov.sa

care@customs.gov.sa

ksacustoms

1918

الجمارك السعودية
SAUDI CUSTOMS